اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة

10 كانون الثاني/يناير 2023

أنطاليا، الجمهورية التركية

التقرير النهائي

عُقد اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة للجمعية البرلمانية الآسيوية في 10 كانون الثاني/يناير في أنطاليا، تركيا برئاسة مجلس النواب في مملكة البحرين. وشاركت في الاجتماع وفود برلمانية من البلدان الأعضاء التالية:

أذربيجان، ومملكة البحرين، وبنغلاديش، وكمبوديا، وقبرص، والهند، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجمهورية العراق، ودولة الكويت، وباكستان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وتايلاند، وتيمو–ليشتي، وتركيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية.

1. إقرار جدول الأعمال

أقرّ المشاركون مشروع جدول الأعمال بالإجماع.

(مرفق رقم 1)

2. الكلمة الافتتاحية من قبل الرئيس

رحب سعادة الدكتور مهدي عبدالعزيز الشويخ، عضو في مجلس النواب في مملكة البحرين ورئيس الاجتماع، بجميع المشاركين وأطلعهم على المواضيع الرئيسية قيد المناقشة في هذه اللجنة وأعرب عن رغبته في رؤيتهم جميعاً في المنامة في آذار/مارس لحضور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية الآسيوية.

(مرفق رقم 2)

3. تقرير الأمانة العامة

قدمت الأمانة العامة تقريراً موجزاً عن الأنشطة الأخيرة للجنة الدائمة.

4. النظر في مشاريع القرارات التي أوصى بها المجلس التنفيذي

من بين الـ8 مشاريع قرارات، تم اعتماد 6 مشاريع قرارات مع تغييرات بسيطة وأرجئت مشاريع قرارات بشأن *"النمو الاقتصادي"* و*"المياه والصرف الصحي في آسيا للجميع"* إلى الاجتماع المقبل للجنة الدائمة.

وتناول عدد من البرلمانات الأعضاء ديباجة مشروع القرار المتعلق بالمياه والصرف الصحي وفقرات منطوقه. وذكّر الرئيس بأن هذه الوثيقة ستؤجل إلى الاجتماع المقبل للجنة الدائمة لمواصلة النظر فيها. كما طرح عدد قليل من المشاركين مسألة ضرورة معالجة الموارد المائية المشتركة بين البلدان المجاورة. وشدد المشاركون على أهمية الصرف الصحي للمياه بالنسبة لجميع البلدان في آسيا، وناقشوا سبل المضي قدماً لحل هذا الموضوع البالغ الأهمية. وأبرز عدد قليل من الوفود أيضاً الاستخدام الأمثل للمياه في جميع القطاعات.

وأجرى المشاركون بعض التعديلات البسيطة على عدة مشاريع قرارات. وطلب الرئيس من المشاركين إحالتها خطياً إلى الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية.

(مرفق رقم 3)

5. ما يستجد من أعمال

لم يتم طرح أي مسألة

مرفق رقم 1

الجمعية البرلمانية الآسيوية

اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة

أنطاليا، تركيا

8 – 10 كانون الثاني/يناير 2023

مشروع جدول الأعمال

(2022/12/12 من قبل الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية)-V6

1. إقرار جدول الأعمال
2. الكلمة الافتتاحية من قبل الرئيس
3. تقرير الأمانة العامة
4. النظر في مشاريع القرارات التي أوصى بها المجلس التنفيذي
5. ما يستجد من أعمال

مرفق رقم 2

الكلمة الافتتاحية من قبل رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة

- انتُخبت مملكة البحرين نائب للرئيس، ورئيسة للجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة في العام 2020
- عقد الاجتماع الافتراضي لهذه اللجنة في أيار/مايو 2021 في المنامة.
- بعد مناقشة مكثفة بشأن 8 مشاريع قرارات، اعتُمدت 6 منها مع تغييرات بسيطة.
- قرر الرئيس أن يرجئ مشروع القرار المتعلق بالنمو الاقتصادي إلى الاجتماع المقبل،
- أرجئ أيضاً مشروع القرار بشأن المياه والصرف الصحي في آسيا.

مرفق رقم 3

مشاريع قرارات اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة

1. مشروع قرار بشأن إنشاء سوق طاقة آسيوي
2. مشروع قرار بشأن القضايا البيئية
3. مشروع قرار الشؤون المالية: ضمان الجهود المبذولة من أجل النمو الاقتصادي
4. مشروع قرار بشأن القضاء على الفقر
5. مشروع قرار بشأن "دور برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"
6. مشروع قرار بشأن المياه والصرف الصحي في آسيا للجميع
7. مشروع قرار بشأن اعتماد خارطة طريق تنص على اتخاذ تدابير لتحفيز التمويل الأخضر.
8. مشروع قرار بشأن المبادرة المالية الآسيوية المتعلقة بالمناخ

مشروع قرار بشأن إنشاء سوق طاقة آسيوي

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نذكر بأهداف الأمم المتحدة الـ17 للتنمية المستدامة التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/ سبتمبر 2015 من أجل مستقبل أكثر ازدهاراً، وذلك من خلال تعزيز الرخاء وزيادة الرفاهية الاجتماعية وحماية الكوكب،

وإذ ندعو البرلمانات الآسيوية إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن الحد من آثار تغير المناخ وفقا لمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف، واعتماد سياسات فعالة لتحسين استخدام الموارد الطبيعية في آسيا وتعزيز النمو الاقتصادي،

وإذ نقترح إنشاء أسواق طاقة نظيفة تمكن الدول الآسيوية من الاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية وتصدير الفائض إلى دول آسيوية أخرى،

وإذ نؤكد على أهمية حماية وتطوير هذا القطاع الهام الذي يؤدي دوراً أساسياً في ازدهار المجتمعات الآسيوية،

وإذ نؤمن بأن سوق الطاقة الآسيوية سيسهم في إقامة مشاريع إنتاج الطاقة، لا سيما مشاريع الطاقة المتجددة، والتي ستوفر فرص شراكة استثمارية لإنشاء مشاريع طاقة بديلة بين القطاعين العام والخاص، وفي ما بين دول القارة الآسيوية،

وإذ نهدف إلى تحقيق أربعة من أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 من خلال استخدام الطاقة الخضراء بدلاً من مصادر الطاقة التقليدية، وتحقيق النمو الاقتصادي، والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل وإقامة شراكات بين الدول الآسيوية،

وإذ ندعم الجهود المبذولة للحد من استخدام الوقود الأحفوري تدريجياً بما لا يضر بنمونا الاقتصادي لإنها تنتج أعلى انبعاثات من غازات الدفيئة، وإنشاء أسواق تنافسية للطاقة المستدامة وفقاً للظروف والاحتياجات والأولويات الوطنية،

وإذ ندرك أن تفشي جائحة كوفيد-19 قد أعاقت الجهود المحلية في العديد من بلدان القارة للوفاء بالتزامات المناخ التي تم التعهد بها سابقاً، مثل تأجيل المبادرات المناخية المهمة، وتعليق برامج انبعاثات الكربون، وتمديد المواعيد النهائية الممنوحة للشركات لاستيفاء المعايير البيئية وبالتالي تأجيل العطاءات لبناء عدة مشاريع للطاقة المتجددة،

وإذ نؤكد على أهمية تضافر جهود الدول الآسيوية لتوفير الطاقة بأسعار مناسبة لسوق الطاقة الآسيوي،

لذلك فإننا،

1. *ندعو* إلى تحرير الإنتاج والخدمات في قطاع الطاقة في آسيا، من أجل دعم التدابير الدولية لمكافحة تغير المناخ، والمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030.
2. *نشجع* التعاون بين الدول الآسيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إنشاء سوق طاقة مشترك، والتنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص في محاولة لإقامة شراكات قد تصبح وسيلة لتعزيز الازدهار الاقتصادي في آسيا.
3. *ندعم* التنمية الخضراء والزرقاء الشاملة من أجل التنمية المستدامة، ونشجع الاستثمار في البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا التي تساعد في تحسين موارد الطاقة البديلة والحد من تغير المناخ.
4. *ندعو أيضاً إلى* التأكيد على أهمية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة من خلال استخدام مواد صديقة للبيئة لصالح الأجيال القادمة.
5. *نرحب* بالمساعدة المقدمة للبلدان الآسيوية الأقل نمواً في استخدام الطاقة البديلة، ومساعدتها في الاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية، من أجل تحسين اقتصادها وتوفير بيئة عمل مستدامة.
6. *ندعو* برلمانات البلدان الآسيوية إلى مراعاة سياسات الاستجابة والتعافي من جائحة كورونا، وكذلك عند وضع التشريعات واعتماد الموازنات لهذا الغرض، لضمان تحقيق التعافي المستدام والشامل من جائحة كورونا التي يكون فيها تحويل الطاقة في صميم اهتماماتها، وذلك من أجل تسريع التحول نحو مصادر الطاقة البديلة والمتجددة التي تراعي البيئة؛
7. *نحث* البرلمانات الأعضاء على أهمية التشريع وسن قوانين الطاقة المتجددة لتفعيل دور البرلمانات الآسيوية في مستقبل الطاقة المتجددة.

مشروع قرار بشأن القضايا البيئية

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وقرارات قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي في أيلول/ سبتمبر 2019، وقمة الطموح المناخي في كانون الأول/ ديسمبر 2020، وقمة التكيف مع المناخ في كانون الثاني/ يناير 2021؛ التي أكدت جميعها تصميم المجتمع الدولي على معالجة قضايا البيئة وتغير المناخ بشكل حاسم، وتوسيع نطاق أهداف خفض الانبعاثات؛ بالنظر إلى الخطر الذي يشكله تغير المناخ على حياة الإنسان واستقراره،

وإذ نشير إلى قرار الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن القضايا البيئية، والحتباس الحراري، وتغير المناخ، وغرس بلايين الأشجار في جميع أنحاء آسيا (الجمعية البرلمانية الآسيويةRes/2015/07/) الذي تم اعتماده في الجلسة العامة الـ 8 للجمعية البرلمانية الآسيوية في بنوم بنه، كمبوديا، كانون الأول/ ديسمبر 2015، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وغيرها من قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية ذات الصلة؛

وإذ نرحب بتقرير الأمين العام عن القضايا البيئية والاحتباس الحراري وغرس بلايين الأشجار في جميع أنحاء آسيا، الوارد في الوثيقة SG/Rep/2016/03-2 بتاريخ 20 تموز/ يوليو 2016؛

وإذ نلتزم بالدور الهام للبيئة في التنمية المستدامة وتلبية احتياجات سكان العالم المتزايدة وخاصة دول آسيا التي تواجه عواقب وخيمة من جرّاء تغيّر المناخ.

وإذ نعترف بالحاجة إلى متابعة التنمية المستدامة، أي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة وداعمة لبعضها البعض.

وإذ نسلط الضوء على الصلة بين التنمية المستدامة والعمليات الجارية الأخرى ذات الصلة مثل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ونتائج المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية من بين أمور أخرى مرتبطة بخطة التنمية المستدامة العالمية؛

وإذ نؤكد على رأس المال الطبيعي مثل الغابات والتنوع البيولوجي والمياه العذبة والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية

باعتبارها ضرورية لجعل "الاقتصادات الخضراء" حقيقة واقعة؛ وسنحافظ على رؤوس الأموال هذه ونحميها من أي تهديدات قد تضر بها أو بأي من عناصرها؛

وإذ ندرك أن تغير المناخ يمثل تهديداً عاجلاً ولا رجعة فيه للمجتمعات البشرية وكوكب الأرض، ومن ثم يتطلب تعاوناً على أوسع نطاق ممكن من جميع البلدان، ومشاركتها في استجابة دولية فعالة ومناسبة، وتعزيزها لتدابير التكيف فضلاً عن التعجيل بتوفير وسائل التنفيذ بما في ذلك حشد التمويل من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؛

وإذ نؤكد على ضرورة ورود استراتيجية شاملة وطويلة الأجل لمكافحة الجفاف وحرائق الغابات وتلوث الهواء والعواصف الرملية والترابية والتصحر وتدهور الأراضي وتدهور الحياة البحرية، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للسكان الذين يعيشون في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والساحلية؛

وإذ ندرك أهمية تبادل المعلومات بشأن القضايا البيئية بين البلدان الآسيوية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، ولا سيما العلمية وبناء القدرات والمساعدة التقنية، من الدول ذات القدرات العالية في مجال التنمية المستدامة إلى البلدان الأقل نمواً في آسيا؛

وإذ نسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز توفير التمويل والتكنولوجيا ودعم بناء القدرات من جانب بلدان الأطراف المتقدمة، على نحو موسع يسهل الوصول إليه وملائم وجديد وإضافي ويمكن التنبؤ به، لتمكين البلدان النامية الأطراف من اتخاذ إجراءات مناخية معززة قبل العام 2023

وإذ يساورنا القلق إزاء التأثير البيئي السلبي للاستهلاك الجامح للطاقة على نطاق عالمي وخاصة في آسيا؛

وإذ نشجع البرلمانات الآسيوية للبلدان التي أيدت تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو على تسريع قبولها لفترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو، من أجل توفير مزيد من الزخم للعمل المناخي العالمي للسنوات التي سبقت العام 2023؛

وإذ ندعو البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية إلى مساعدة البلدان النامية الآسيوية في جهودها الرامية إلى التصدي بفعالية للعواقب السلبية للتدهور البيئي بشكل فعال، *ونؤكد على* أهمية وضع آلية مناسبة لنقل التكنولوجيا والتمويل من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؛

وإذ نؤكد على أن المشاركة الموضوعية للجمعية البرلمانية الآسيوية في آخر التطورات المتعلقة بالمفاوضات الجارية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتبادل الآراء بين البرلمانات الأعضاء والسعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق والتعاون في المفاوضات ذات الصلة بهدف خدمة وتحسين المصلحة الإقليمية المشتركة لآسيا هي ضرورة ملحة؛

وإذ نعترف بدور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر السياسي ودوائر الأعمال والأوساط الأكاديمية في حماية البيئة من خلال مساهماتها في صياغة السياسات البيئية وكذلك تنفيذها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛

وإذ نؤكد على أهمية التعاون بين البرلمانات الأعضاء فيما يتعلق بجهود مكافحة الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والعواصف الرملية والترابية وحرائق الغابات وتلوث الهواء والمخلفات البحرية غير القابلة للتحلل؛

وإذ نعترف بالنجاح الذي حققه مؤتمر ريو+20 للأمم المتحدة للتنمية المستدامة في زيادة الوعي العالمي والتعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والبيئية وتعزيز الشفافية؛

وإذ نشير إلى دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز وبناء القدرات الوطنية للنهوض بالإدارة المستدامة للبيئة وفي تنفيذ البرامج التي تراعي الاعتبارات البيئية،

وإذ نوافق على دعم وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل حشد إجراءات مناخية أقوى وأكثر طموحاً في جهود التخفيف والتكيف ووسيلة التنفيذ من قبل جميع الأطراف والجهات المعنية من غير الأطراف، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمدن وغيرها من السلطات دون الوطنية والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء؛

وإذ نؤكد أن جميع الأطراف وكذلك جميع الجهات المعنية، بما في ذلك قطاعات الأعمال، يتحملون مسؤولية صون البيئة والحفاظ عليها، وأن أي ضرر بيئي وايكولوجي يجب أن تحدد فيه المسؤولية، وفقاً للقوانين واللوائح السائدة فيما يتعلق بمبدأ المسؤوليات مشترك ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة، في ظل الظروف الوطنية المختلفة؛

وإذ نشدد على الدور المحوري لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في توفير استجابة دولية جماعية لتحديات تغير المناخ العالمي؛

وإذ ندرك أنه على الرغم من انخفاض الانبعاثات العالمية بنحو نسبة 6٪ خلال الأشهر الأولى من تفشي جائحة كوفيد-19، من أجل خدمة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتغير المناخ، فإن الانكماش الاقتصادي والصناعي الناتج عن تفشي الجائحة ليس بديلاً عن العمل المناخي المستدام الذي يمكّن الاقتصادات من النمو وتوفير فرص العمل، ومعالجة قضايا المناخ وحماية البيئة في الوقت نفسه،

وإذ نؤكد على دور البرلمانات في تشجيع حكوماتها على وضع خطط واستراتيجيات من حيث تطوير الحلول للقضايا البيئية ودعم أهداف التنمية المستدامة،

وإذ نوضح أهمية تشجيع البرلمانات على مطالبة حكوماتها بالموافقة على جميع القرارات الدولية الموضوعة لحماية البيئة، والتصدي للانبعاثات الحرارية والتغيرات المناخية، وفقاً للاتفاقيات والقرارات الدولية المؤكدة الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات الدولية في دعم خطة العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ نؤكد أهمية الاستثمار في البحوث والدراسات العلمية التي من شأنها أن تقدم حلولاً للحد من القضايا البيئية، وأهمية الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والابتكار للحد من القضايا البيئية ودعم أهداف التنمية المستدامة،

لذلك، فإننا،

1. *نأخذ في الإعتبار* اعتماد اتفاق باريس في الدورة الـ21 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ ديسمبر 2015؛

2. *نحث* على اعتماد برنامج عمل اتفاق باريس في الدورة الـ24 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ ديسمبر 2018 لتفعيل اتفاق باريس، 2015؛ ونرحب أيضاً بقرارات قمة طموح المناخ في كانون الأول/ ديسمبر 2020 وقمة التكيف مع المناخ في كانون الثاني/ يناير 2021؛

3. *ندعو* أعضاء برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى مراعاة الحق في بيئة متوازنة إيكولوجياً؛

4. نحث البرلمانات الأعضاء على تعديل أو سن القوانين وفقاً لاحتياجات كل منها لفرض حماية صارمة للموائل الطبيعية والبيئة، وكذلك الأشخاص المهددين بالتدهور البيئي؛

5. *ندعو* جميع البرلمانات الأعضاء إلى تعزيز كفاءة وفعالية برامج التنمية المستهدفة من خلال جهود التنسيق، بما في ذلك من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

6. *ندعو* الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة للتوعية العامة بشأن حماية البيئة وتسهيل تنفيذ نظام عالمي النطاق للجهود الجماعية والوطنية المترابطة للتخفيف من الآثار البشرية السلبية على المناخ بهدف تحقيق التنمية المستدامة؛

7. *نحث* برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر فاعلية فيما يتعلق بالقضايا البيئية من خلال اعتماد التشريعات المناسبة؛

8. *ندعو* البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى دعم سيادة القانون في القضايا البيئية وتبادل الممارسات الجيدة في هذا الشأن؛

9. *ندعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية للمضي قدماً في التشريعات والإجراءات القانونية الأخرى التي تعتبر مناسبة وفعالة في تشجيع الحكومات على صياغة وتنفيذ التشريعات والسياسات والتدابير فيما يتعلق بما يلي:

- دمج السياسات المناخية في سياسات التنمية الأوسع بهدف تسهيل التنفيذ والتغلب على الحواجز حسب الاقتضاء.
- تمويل وتشجيع البحث والتطوير للتكنولوجيات منخفضة الكربون أو الأنظف بهدف تحفيز التقدم التكنولوجي، وخفض التكاليف، وتمكين التقدم نحو تحقيق الاستقرار؛

- إضفاء الشرعية على ضرورة مراقبة تقييم الأثر البيئي (EIA) كخطوة نحو تحقيق التوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.
- تشجيع أقصى قدر ممكن من التفاعل والتنسيق والنزاهة والتضامن بين الوفود الآسيوية المشاركة في مفاوضات تغير المناخ بهدف توفير حكمة جماعية لآسيا باعتبارها مصالحها مشتركة والتي بدورها ستعزز الإقليمية الآسيوية وتساهم في قضية دمج آسيا؛
- التفاعل مع الدول الآسيوية الأطراف الأخرى والقيام بمحاولات جماعية معها لدفع الأولويات والأمور البيئية العاجلة في آسيا ضمن جدول أعمال الآليات المالية والتكنولوجية للأدوات المتعلقة بالبيئة مثل مرفق البيئة العالمية (GEF)، وتلك العاملة داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات التكنولوجية القائمة والآليات المالية في ديربان في العام 2011؛

10. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن القضايا البيئية وتقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والقضايا الرئيسة الأخرى المتعلقة بالبيئة إلى الأمانة ليتم تجميعها في قاعدة بيانات للرجوع إليها واستخدامها من قبل جميع البرلمانات الأعضاء؛

11. *تدعو أيضاً* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية القادرة على توفير وسائل التنفيذ بما في ذلك التمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها ودعم بناء القدرات لأعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية في جهودهم لمكافحة تغير المناخ والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والعواصف الرملية والترابية وحرائق الغابات وتلوث الهواء؛

12. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية لحث حكوماتها على تنفيذ المشاريع والبرامج بما يتماشى مع مساهماتها/التزاماتها كما هو مذكور في مساهماتها المحددة وطنياً؛ وبما يتماشى مع اتفاق باريس حسب الاقتضاء؛ وتكثيف الحملات البيئية النوعية مع وضع الخطط البيئية الوقائية والعلاجية.

13. *تحث* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم أهداف اتفاق باريس بشأن التخفيف والتكيف والدعم المالي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وإكمال نظام القانون والسياسة في وقت مبكر بما يتماشى مع الالتزام الدولي بالتصدي لتغير المناخ حسب الاقتضاء؛

14. *تلاحظ* بقلق أن المستويات الإجمالية المقدرة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العامين 2025 و2030 الناتجة عن المساهمات المعنية المحددة وطنياً لا تقع ضمن سيناريوهات الأقل تكلفة لدرجتين مئويتين؛

15. *توصي* باتخاذ إجراءات من قبل الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) في الإطار الحالي لمساعدة منطقة آسيا وخاصة الدول النامية فيها على أساس الإنصاف في التخفيف من آثار تغير المناخ وحماية الموارد

الطبيعية من أجل ضمان بيئة صحية للأجيال القادمة لتعزيز التخفيف من آثاره، حسب الاقتضاء والتكيف مع الآثار المتزايدة لتغير المناخ وحماية الموارد الطبيعية؛

16. *تدعو* الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى توسيع نطاق الشراكة مع البلدان والشركاء خارج المنطقة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، لتبادل المعلومات حول تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وحشد الموارد المالية للاستثمار في المشاريع المتعلقة بالتكنولوجيات النظيفة وتوفير الطاقة، وإنشاء مركز أبحاث في آسيا لتقديم المساعدة إلى البلدان الآسيوية النامية لدعم برامج السياسة الوطنية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستدامة؛

17. *توصي* أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية بالتداول بشأن آلية استجابة آسيا الواسعة في أوقات الكوارث الطبيعية والنكبات لتقديم المساعدة والإنقاذ في الوقت المناسب لمن هم بحاجة إلى المساعدة.

18. *تدعو* برلمانات البلدان الآسيوية إلى أن تدرج بين أولويات برامج الاستجابة والتعافي من جائحة كوفيد -19 ضخ الاستثمارات المطلوبة لتسريع إزالة الكربون من الاقتصادات الآسيوية، والتحول إلى أنماط اقتصادية أقل ضرراً للبيئة، والتوسع في الاقتصاد الأخضر واقتصاد إعادة التدوير، ومصادر الطاقة المتجددة والمستدامة، وتطبيق تدابير المناخ المستدام للوفاء بمتطلبات اتفاق باريس لمكافحة تغير المناخ؛

19. *تطلب* من البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية القادرة على تقديم المشورة والدعم للأعضاء الآخرين أن يفعلوا ذلك بشأن كيفية اكتساب الأدوات واستخدامها بفعالية لمكافحة الصدمات الاقتصادية الناتجة عن تغير المناخ، مثل الأضرار التي تلحق بالممتلكات والبنية التحتية، وفقدان الإنتاجية، والهجرة الجماعية، وتكاليف التكيف من خلال إعداد سياسات مستدامة تتعلق ببرامج الاستعداد للكوارث مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات سكان الريف؛ وحصاد مياه الأمطار؛ والأسطح الخضراء؛ وتعزيز سدود الأنهار؛ وصوامع الطعام وأنظمة الإنذار المبكر؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل تبادل المعلومات؛

20. *تطلب* من الأمين العام استطلاع آراء البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية حول تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة القادمة للجنة الدائمة في العام 2021؛

الجمعية
البرلمانية
الآسيوية

(مؤجل)
SC-Economic/Draft Res/2023/03
10 كانون الثاني/يناير 2023
تركيا

مشروع قرار بشأن الشؤون المالية: ضمان الجهود من أجل النمو الاقتصادي

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى قرار الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن تداعيات الأزمة المالية الدولية على اقتصادات بلدان البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية، APA/Res/2015/13 وغيرها من قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية ذات الصلة،

وإذ نعرب عن قلقنا إزاء تداعيات التخلف عن السداد السيادي وتقلبات الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في بلدان الجمعية البرلمانية الآسيوية،

وإذ نعرب عن قلقنا أيضاً إزاء الأثر السلبي لاستمرار هشاشة الاقتصاد العالمي، وبطء وتيرة استعادة النمو والتجارة العالميين، وزيادة الحمائية والسياسات المتطلعة إلى الداخل، مع تزايد المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي، بما في ذلك في البلدان النامية.

وإذ نلاحظ أن النظام الاجتماعي القائم على العدل والمساواة له أهمية حاسمة لتسريع التقدم الاجتماعي والاقتصادي في كل مكان، والمساعدة في تحقيق السلم والوئام الدوليين؛

وإذ نقدر الإجراءات التي اتخذتها بالفعل البرلمانات الآسيوية وحكوماتها لاحتواء الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية على اقتصاداتها، ونتوقع منهم اتخاذ المزيد من الخطوات لتحفيز اقتصاداتها؛

وإذ نلاحظ النمو الاقتصادي في الاقتصادات الآسيوية لم يتم تقاسمه بالتساوي في المجتمع حيث نما معامل جيني بشكل ملحوظ، كما أفاد بنك التنمية الآسيوي، على مدى العقود الماضية وأن التعاون الإقليمي القائم بالفعل في آسيا يمكن أن يكون منطلقاً لتعزيز التعاون بين المنظمات الاقتصادية دون الإقليمية التي من شأنها تحسين الرفاهية للجميع في آسيا؛

وإذ نلاحظ أن السلم والاستقرار في المنطقة عامل مهم في النمو الاقتصادي، وأن الاحتلال والعنف وعدم الاستقرار السياسي تعمل كمثبطات للتنمية الاقتصادية، وأن الحفاظ على التعاون الإقليمي بشأن الاستقرار السياسي أمر بالغ الأهمية؛

وإذ نسلم أيضاً بضرورة الإصلاح الفعال للهيكل المالي العالمي الحالي من أجل تحقيق نظام اقتصادي ومالي عالمي أكثر توازناً؛

وإذ نشجع البرلمانات على اعتماد السياسات من خلال سن القوانين والتشريعات وأدوارها التشريعية والتدقيق بهدف تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التكامل الاقتصادي لتوفير العمل المناسب وفرص العمل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة على المستويين البشري والمالي في آسيا؛

وإذ نؤكد أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يدعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل، وأن يعزز الإدماج المالي ويدعم الجهود المبذولة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع، ولا سيما في البلدان النامية، مع السماح بالحشد المتسقة لجميع مصادر التمويل من أجل التنمية.

وإذ نؤكد كذلك على دور القطاع الخاص بالتأثير على سياسات الإنفاق الوطني من خلال أدوار البرلمانات وخاصة في ما يتعلق بمناقشات واعتماد الموازنات والحسابات المالية والموافقة عليها، وكذلك اعتماد قوانين الاستثمار وتقديم الحوافز والضمانات لنمو القطاع الخاص؛

لذلك فإننا،

1. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية والحكومات الآسيوية إلى اعتماد نهج سياساتية جديدة لوضع استراتيجيات نمو أكثر شمولاً وابتكاراً لازمة للحفاظ على نمو اقتصادي أكثر مرونة وتوازناً واستدامة وشمولاً كوسيلة ضرورية لإيجاد وظائف لائقة والحد من أوجه عدم المساواة لتعزيز تشكيل شبكة إقليمية للشركات الصغيرة والمتوسطة؛
2. *نحث* البرلمانات الأعضاء على إزالة جميع العقبات التي تعوّق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وجميع أشكال التمييز،
3. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى ضمان احترام كرامة جميع البشر وقيمتهم بكل الوسائل وضمان الالتزام بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية من خلال الوسائل التشريعية والرقابية، وضمان تكافؤ الفرص للجميع؛
4. نشجع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على العمل عبر نقاش غير رسمي في منصة الجمعية البرلمانية الآسيوية حول الفوائد المحتملة للعدالة الاجتماعية في بلدانهم وتعزيز تعاون أكبر من أجل التنمية الاقتصادية العادلة في آسيا؛
5. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى دعم تطوير بنك متعدد الأطراف بقيادة آسيا وقدرته على تعزيز النمو الاقتصادي العادل، وتحسين الترابط الوطني وعبر الحدود، والسعي إلى النظر في إمكانية

إنشاء صندوق لتحقيق الاستقرار الإقليمي في أوقات الأزمات الاقتصادية؛

6. نشجع الحكومات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على وضع بروتوكول لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية والذي ينظم تخصيص بعض احتياطيات الموازنة للتخفيف من الأزمة الاقتصادية؛

7. نشجع أيضاً الحكومات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تعزيز الاستثمارات الخاصة عبر الحدود مع ضمان القدرة المؤسساتية والإطار التنظيمي الحكيم لتمكين البلدان من استيعاب تدفقات رأس المال الكبيرة، مع استخدام ترتيبات التبادل الثنائية في الوقت نفسه لتعزيز دور العملة المحلية في تمويل التجارة عبر الحدود؛

8. نحث الهيئات التشريعية الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية في سياسات كل منها كمصلحة مشتركة لجميع دول آسيا من خلال تشجيع وتعزيز وتأييد الجهود الوطنية والإقليمية وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات التنموية لرفع مستويات معيشة الناس؛

9. نوصي البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بتعزيز اعتماد اتفاقية بازل III لتحسين الإشراف على حوكمة القطاع المالي وسدّ أي فجوة مالية في حالة حدوث أي أزمات نقدية.

10. *نشجع* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 والتركيز على السياسات التي تخفف من حدة الفقر، بما في ذلك تحسين فرص الحصول على خدمات الصحة والتعليم ورأس المال والعمالة والحماية الاجتماعية للمساعدة في سد التفاوتات في الدخل؛

11. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى النظر في مراجعة تشريعاتها، عند الاقتضاء، لتقديم المزيد من الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الوصول إلى قروض ائتمانية منخفضة الفائدة وتوفير بناء القدرات والتواصل الإقليمي لإدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية؛

12. *نشجع* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم الشمول المالي للفقراء والشرائح الضعيفة الأخرى في المجتمع في كل بلد على حدة ومشاركة أفضل ممارسات الشمول المالي في المنطقة؛

13. *نشجع* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم إجراء دراسات شاملة، بالتنسيق الإقليمي والعالمي فيما يتعلق بفئات المجتمع الضعيفة، في دعم الحاجة إلى التكامل المالي للمحرومين؛

14. *نؤكد* على أهمية الاستثمار في التنمية البشرية وتفعيل مفهوم الشراكة بين الدول الأعضاء وتوفير التمويل العام الكافي للتعليم والصحة للجميع من دون تمييز لمواجهة المطالب الاقتصادية العالمية والآسيوية المستقبلية.

15. *نشدد* على الأهمية الحاسمة لبيئة اقتصادية عالمية مستقرة وشاملة وتمكينية للنهوض بالتنمية المستدامة، ولتمويل التنمية الموثوق بها والفعالة، ولتنفيذ خطة العام 2030، وحشد موارد القطاعين العام والخاص، وكذلك الموارد المحلية والدولية.

16. *نطلب* من الحكومات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية توجيه المزيد من الأموال إلى أنشطة البحث والتطوير المشتركة كوسيلة لتحفيز الابتكار واستراتيجيات النمو الاقتصادي المجدية للحفاظ على نمو اقتصادي أكثر مرونة؛

17. نطلب أيضاً من حكومات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية تعزيز تنفيذ الاقتصاد منخفض الكربون على الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي؛

18. *ندعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى مواصلة تعزيز الحاجة إلى الإصلاح في المؤسسات المالية العالمية والهيكل التنظيمي والتمويل والتنظيم التكنولوجي والمالي بهدف إقامة نظام اقتصادي ومالي عالمي متوازن؛

19. *ندعو* الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى السعي لتوفير بيئة مؤسساتية وتجارية مواتية يمكن أن تعزز الاستقرار المالي، والشمول المالي، وحشد الموارد المتاحة واستخدامها بكفاءة؛

20. *نوصي* بإنشاء فريق عامل تقني لدراسة قضايا المصطلحات المتعلقة بالتمويل الأخضر، وتصنيف الأدوات المالية ذات الصلة، ومنهجية توحيد هذه الأدوات، ومن ثم التصديق عليها؛

21. *ندعو* الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تسهيل استثمار صناديقها السيادية وتشجيع مستثمريها من القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في آسيا وتوفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الآسيوي؛

22. *نعرب عن قلقنا بشدة* إزاء استخدام العقوبات أو أية آليات للضغط المالي والاقتصادي على الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية المطبقة لأغراض سياسية؛

23. *نطلب* من الأمين العام التماس آراء البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة القادمة للجنة الدائمة في العام 2018؛

الجمعية
البرلمانية
الآسيوية

SC-Economic/Draft Res/2023/04
10 كانون الثاني/ يناير 2023
تركيا

مشروع قرار بشأن القضاء على الفقر

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى قرار الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن تخفيف وطأة الفقر في آسيا (*الجمعية البرلمانية الآسيوية* **Res/2015/08**/) والذي تمّ اعتماده في الجلسة العامة الـ8 للجمعية البرلمانية الآسيوية في بنوم بنه، كمبوديا، كانون الأول/ ديسمبر 2015 وقرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية الأخرى ذات الصلة؛

وإذ نؤكد على أهمية دور البرلمانات في الدعوة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (**SDG**) والإشراف عليها، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر؛

وإذ نرحب بالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة في أيلول/ سبتمبر 2015 ونتائجه؛ بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030"، مع الإشارة بوجه خاص إلى الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل للقضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية من خلال تشجيع الزراعة المستدامة؛

وإذ نؤكد من جديد أن كل بلد يجب أن يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته وأنه لا يمكن المبالغة في التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في القضاء على الفقر؛ ونوضح أن أهداف التنمية المستدامة مترابطة وأن دور النمو الاقتصادي هو أساسي في القضاء على الفقر، على قدر الاستثمار نفسه في الصحة والتعليم؛

وإذ نرحب بالتعاون الثنائي والثلاثي والإقليمي والمتعدد الأطراف بالقضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل، ومعالجة عواقب الأزمات المالية الدولية، وتعزيز التنمية المستدامة، والنهوض بالتحول الصناعي القائم على السوق والتنويع الاقتصادي؛

وإذ نؤكد على أنّ القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هو ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية وبيئية واقتصادية للبشرية جمعاء، وفي هذا الصدد، نعترف بضرورة تحسين فهم ومعالجة الطبيعة المتعددة الأبعاد للتنمية والفقر باتباع نهج متكامل ومتعدد الأوجه.

وإذ نؤكد على أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 يعتمد بشكل أساسي على التحول في المناطق الريفية،

حيث يعيش معظم الفقراء والجياع.

وإذ نشير إلى أنّ ما يقرب من 80 بالمئة من الفقراء المدقعين يعيشون في المناطق الريفية ويعملون في الزراعة، وأن تخصيص الموارد لتنمية المناطق الريفية والزراعة المستدامة ودعم صغار المزارعين، لا سيما المزارعات، هو أمر أساسي للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، من خلال جملة أمور من بينها تحسين رفاهية المزارعين.

وإذ نشدد في الوقت نفسه على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال القضاء على الفقر، والتزام البلدان المتقدمة بتقديم المساعدة المالية والتقنية ومساعدات بناء القدرات إلى جانب الدعم في شكل التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛

وإذ ندرك بشكل تام أن التداعيات السلبية لتفشي جائحة كوفيد -19 قد أدت إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة، وتراجع معدلات الإنتاج، وانخفاض معدلات النمو، وزيادة الفقر، وانخفاض مؤشرات التنمية، ودفعت الملايين من الناس في دول مختلفة في القارة إلى فقر مدقع بسبب التدهور الحاد في الأنشطة الاقتصادية، وأن آثارها قد أثرت بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة النساء والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الأشد فقراً والمهمشين، مما يفرض تضافر جهود البلدان الآسيوية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ، باعتباره أكبر عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،

وإذ نلاحظ أنّ التخفيف من حدة الفقر أمر مهم لمكافحة الإرهاب الدولي وإساءة معاملة النساء والأطفال والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر والقرصنة البحرية والجرائم عبر الوطنية؛

وإذ نقرّ بأنّ أيّ قيد على التنمية السياسية والاقتصادية لأي بلد من شأنه أن يقوّض الجهود المبذولة للقضاء على الفقر ويعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى؛

وإذ ندرك أنّ أهداف التنمية المستدامة تحقق التوازن بين جميع الأبعاد الثلاثة الحاسمة للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

وإذ نؤكد من جديد بأنّ الفقر هو التحدي العالمي الأكبر الذي يواجه العالم اليوم وأن التخفيف من حدّته، والقضاء عليه وفي نهاية المطاف، شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ ندعم أيضاً حملة دعائية لزيادة مستوى الوعي في المجتمع حول أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من إمكانات وسائل الإعلام؛

وإذ نؤكد على أنّ تحقيق الأمن الغذائي يتطلب جهوداً وتنسيقاً على المستويين الوطني والدولي؛

وإذ ندرك الدور المهم للزراعة في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم، والتأكيد على أن ممارسات الزراعة المستدامة والتنمية الريفية هما نهجان رئيسان لزيادة مستوى الأمن الغذائي؛

لذلك فإننا،

1. *نحثّ* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على العمل بشكل وثيق مع حكوماتها في صياغة وتنفيذ التدابير المحددة في خطة التنمية المستدامة للعام 2030؛

2. *نعقد* العزم على أن نكون أكثر طموحاً في جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر، والحدّ من عدم المساواة، وضمان الأمن الغذائي، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم؛

3. *نضع* رؤية استراتيجية إنمائية بالتعاون مع البرلمانات الأعضاء وحكوماتها فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، على أن تتضمن الرؤية الموضوعة خططاً ذات مؤشرات قابلة للقياس والتقييم.

4. *نحثّ* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على مضاعفة جهودها لدعم أنشطة القضاء على الفقر وتشجيع حكوماتها على تسهيل تنفيذ سياسات فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؛

5. *نحثّ* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على نشر الوعي بين الناس حول أهمية الاستهلاك والإنتاج الغذائي المستدام واتخاذ الخطوات الممكنة لضمان ذلك وتسخير جميع الجهود البرلمانية لسن القوانين التي تعمل من أجل الأمن الغذائي.

6. *ندعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى اعتماد التشريعات اللازمة لتحقيق ما يلي:

أ) تحسين أنظمة سوق العمل،

ب) دعم القطاع غير الرسمي وزيادة مستوى الأمن فيه،

ج) إنشاء جمعيات ادخار وإقراض قانونية يمكن أن تساعد على الحدّ من الاعتماد على المقرضين،

د) تعزيز الزراعة الحديثة التي تسهم بشكل أساسي في الحدّ من الفقر في المناطق الحضرية والريفية،

هـ) تمكين الفقراء من تحسين ظروفهم المعيشية والمشاركة في صنع القرار الذي يؤثر على حياتهم،

و) المساعدة في تطوير البنية التحتية والخدمات في المناطق التي يعيش ويعمل فيها الفقراء، مع التركيز على توفير فرص أفضل للفقراء وخاصة الفتيات، مما سيسهم في زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة.

ز) تحسين التأهب للكوارث، والإغاثة في حالات الكوارث، فضلاً عن الانتعاش الاقتصادي بعد الكوارث؛

7. *نؤكد* على ضرورة اعتماد استراتيجيات لتحسين نوعية الحياة، وتوفير مستويات أعلى من الرفاهية، من خلال وضع السياسات والقوانين اللازمة لإجبار المؤسسات على الامتثال للأنظمة البيئية؛ لدعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار على الصعيد المحلي، مع مراعاة الالتزامات التي أبرزها جدول أعمال القرن الـ21 ومؤتمر القمة العالمية لأهداف التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

8. *نشجع* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم الاستثمار في الزراعة المقاومة للمناخ واعتماد نهج موحد لمكافحة الجوع من خلال تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة، وتحسين إمكانية الوصول إلى الموارد والأراضي والتقنيات؛

9. *ندعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة للتخفيف من حدة الفقر بما في ذلك توفير شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء والضعفاء؛

10. *نوصي* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بدعم وتعزيز قدرات الحكومة والمجتمعات للاستعداد والاستجابة للجوع الحاد الناجم عن الكوارث، والتصدي له من خلال المجتمع القائم على التكيف؛

11. *نشجع* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على اتخاذ إجراءات مشتركة لتنظيم حملات المعونة، على أساس طوعي بناءً على طلب من البرلمان العضو، للمساعدة في سياق التخفيف من حدة الفقر، بما في ذلك تعزيز الإنتاج المحلي للغذاء من خلال المشاركة في التكنولوجيات الزراعية وبرامج التدريب؛

12. *نحثّ* الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على إيلاء أهمية لتطوير ممارسات الزراعة المستدامة أثناء وضع السياسات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

13. *ندعو* إلى زيادة التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من أجل تحسين الأمن الغذائي عن طريق تبادل المعلومات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، لا سيما في مجال التكنولوجيا الزراعية المستدامة؛

14. *نؤكد* على أهمية مشاركة المرأة ومساهمتها في القطاع الزراعي لتحسين الإنتاجية والأمن الغذائي والقضاء على الفقر؛

15. *نؤكد* على الحاجة إلى تعزيز وتوسيع إمكانية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات الملائمة التي تراعي مصالح الفقراء وتزيد من الإنتاجية، كما نؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير لتنشيط الاستثمار في الزراعة، بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة، وكذلك في إدارة الموارد الطبيعية وبناء قدرات البلدان النامية.

16. *نشدد* على أنّ تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يتوقفان أيضاً على قدرة البلدان واستعدادها لحشد الموارد المحلية بشكل فعال، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها بشكل فعال، وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بشروط متفق عليها بشكل متبادل؛

17. *نؤكد* على ضرورة قيام برلمانات الدول الآسيوية، في عملية الموافقة والتعافي من سياسات الاستجابة لجائحة كوفيد-19، بوضع مكافحة الفقر في صميم برامج وسياسات الاستجابة والتعافي، بحيث تقدم التعديلات التشريعية واعتماد المخصصات المالية التي تحقق هذا الهدف، ولضمان أن تكون برامج التعافي والاستجابة في مصلحة الفقراء، وفي محاولة لرفع مستوى معيشتهم وتعزيز وصولهم إلى الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة المناسبة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل الأصغر؛

18. *نطلب* من الأمين العام أن يطلب بدوره من البرلمانات الأعضاء إبداء آرائها بشأن الجهود المبذولة لتنفيذ هذا القرار، وتقديم تقاريرها قبل الاجتماع المقبل للجنة الدائمة للعام 2021.

الجمعية
البرلمانية
الآسيوية

SC-Economic/Draft Res/2023/05
10 كانون الثاني/ يناير 2023
تركيا

مشروع قرار بشأن "دور برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نعترف بالوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد العام 2015 بعنوان "*تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030*"، المعتمدة في أيلول/ سبتمبر 2015؛

وإذ نشير إلى إعلان هانوي للاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة: ترجمة الأقوال إلى أفعال، الذي تمّ اعتماده في الجمعية العامة الـ 132، التي عقدت في هانوي، فيتنام، آذار/ مارس 2015 وغيرها من القرارات ذات الصلة الصادرة عن المنظمات البرلمانية الدولية؛

وإذ نؤكد من جديد قرارنا رقم 1/70 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2015، بعنوان *"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030"* والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍ عالمي ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية– بطريقة متوازنة ومتكاملة، والبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية والسعي لمعالجة أعمالها غير المكتملة.

وإذ نقتنع بأنّ أهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة وعالمية الطابع وقابلة للتطبيق عالمياً، مع التمسك بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، ومع مراعاة القدرات الوطنية ومستويات التنمية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية؛

وإذ نؤكد على أنّ الإرادة السياسية القوية وقيادة البرلمانات والحكومات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ نؤكد على الحاجة إلى توافق في الآراء بين الحكومات والبرلمانات والشعوب للاعتراف بأهمية التنمية ولاسيما في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والأمن الغذائي والتغذية والاستدامة البيئية؛

وإذ نلاحظ التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان في تعزيز جاهزيتها للشراكة بين القطاعين العام والخاص وقدراتها المؤسساتية من خلال سن التشريعات وإنشاء وحدات شراكة بين القطاعين العام والخاص في الإدارات الحكومية ذات الصلة؛

وإذ نرحب بإنشاء لجنة خاصة بأهداف التنمية المستدامة في بعض البرلمانات الآسيوية باعتبارها أفضل الممارسات لمتابعة أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؛

وإذ نأخذ في الاعتبار أن التفشي غير المسبوق لجائحة كوفيد-19، والآثار الكارثية التي أحدثتها في جميع أنحاء العالم، جعلت تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة، بالنظر إلى أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الناجمة عن الجائحة قد أضعفت الجهود المبذولة على مستوى القارة الآسيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فإن معظم الحكومات الآسيوية وحدها لن تكون قادرة على عكس هذا التأثير، الأمر الذي يتطلب توحيد جهودها وحشد مواردها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ نلاحظ أنه على مدار ثلاثين عاماً، حققت معدلات التنمية البشرية مكاسب عاماً بعد عام على مستوى عالمي متوسط، لكن الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على مستويات الصحة والتعليم والدخل قد غيّر هذا الاتجاه المستمر من المكاسب بل وعكسها في العديد من البلدان الآسيوية، في حين أن العديد من البلدان تشهد انخفاضاً كبيراً في مجالات التنمية البشرية الأساسية، في أكبر انخفاض تم تسجيله على الإطلاق،

لذلك فإننا:

1. نوافق على خطة التنمية المستدامة للعام 2030، وهي الوثيقة الختامية لقمة الأمم المتحدة التي اعتمدت أهداف التنمية المستدامة كإطار عمل جديد للتنمية للفترة 2015-2030. مرفق طيه قائمة أهداف التنمية المستدامة؛

2. نحثّ البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم الدبلوماسية البرلمانية كأداة لتحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، وأولويات الجمعية البرلمانية الآسيوية بما في ذلك حماية البيئة والقضاء على الفقر وحماية سلامة سوق الطاقة في آسيا والنمو الاقتصادي للدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية، ومنع حدوث أزمة المياه على وجه الخصوص؛

3. ندعو الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية لمراجعة وتقييم الفرص والفجوات التشريعية ولإشراك القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية على أساس مستدام؛

4. ندعو البرلمانات الأعضاء إلى وضع استراتيجيات لدعم الجهود الحكومية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وكيفية التوسع في استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح؛

5. نقرر المشاركة النشطة في دمج أهداف التنمية المستدامة في برامج التنمية الوطنية وصياغة السياسات الوطنية لدعم تعميم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

6. ندعو أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية لإشراك جميع الجهات الفاعلة في اعتبارات التنمية المستدامة لضمان الشفافية والمساءلة في عملية التنفيذ؛

7. نحثّ البرلمانات الآسيوية على المساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إنشاء الآليات المناسبة لرصد تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 على المستوى الوطني؛

8. نوصي البرلمانات الآسيوية والحكومات بالنظر في إنشاء مركز معلومات آسيوي من أجل توفير بيانات مستقلة وعلمية وموثوقة ومعلومات تحليلية فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة؛

9. ندعو أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى توفير موارد كافية في الموازنة واعتماد تشريعات ذات صلة بدعم ورصد التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة؛

10. نعقد العزم على تعزيز دور البرلمانات الوطنية في مناصرة أهداف التنمية المستدامة حتى يفهم الناس أنّ أهداف التنمية المستدامة ذات صلة بحياتهم؛

11. نطلب من اللجان الدائمة للجمعية البرلمانية الآسيوية مناقشة قضايا أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل لجانهم بطريقة شاملة؛

12. نعترف بدور البرلمانات في القطاع الخاص، من خلال تعزيز سياسات الإنفاق الوطنية، ومن خلال الأدوار التنظيمية للبرلمان، ولاسيما فيما يتعلق بمناقشة واعتماد الموازنات والحسابات الختامية، وإقرار قوانين الاستثمار، وتوفير الحوافز والأوراق المالية الكافية لنمو القطاع الخاص.

13. نؤكد على أهمية تطوير البيانات والمؤشرات لإنشاء آلية متابعة مناسبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى تعزيز القدرات الإحصائية لجميع البلدان لدعم التقدم؛

14. ندعو البرلمانات إلى المساهمة، من خلال أدوارها، في إبراز الأولوية لتعزيز الزراعة المستدامة كأمن غذائي، والتي ستشكل القضية الأكثر إلحاحاً لأهداف التنمية المستدامة في المستقبل؛

15. نحثّ الحكومات الآسيوية على الانخراط في شراكات ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف من أجل إنشاء البنى التحتية ومشاريع التنمية المستدامة، باستخدام الصناديق الحكومية والصناديق السيادية؛

16. نعمم ونتبادل الخبرات والإجراءات والتدابير التي تمثل نماذج ناجحة في مجال التنمية المستدامة بين جميع أعضاء الجمعية للاستفادة منها وتكرارها والبناء عليها والاسترشاد بها؛

17. ندعو الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والتكامل لتعزيز الترابط الإقليمي في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

18. *ندعو* البلدان الآسيوية إلى اعتماد استجابة منسقة وشاملة متعددة الأطراف في مواجهة جائحة كوفيد-19 تعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى المسار الصحيح؛ تحت القيادة والبصيرة والابتكار والتمويل المناسب والمنسق والمتسق، والتعاون بين جميع الحكومات وأصحاب المصلحة، وبمشاركة هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والإقليمية ذات الصلة، ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، مع التأكيد على مبدأ الشراكة والملكية الآسيوية المشتركة.

19. *نطلب* من جميع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية الإبلاغ عن إنجازاتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى أمانة الجمعية البرلمانية الآسيوية من أجل توفير معلومات لمواصلة مناقشتها في اللجنة الدائمة المقبلة للاقتصاد والتنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة

الهدف رقم 1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
الهدف رقم 2	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة
الهدف رقم 3	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار
الهدف رقم 4	ضمان التعليم الجيد والشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم للجميع مدى الحياة
الهدف رقم 5	تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة (الجندرية) وتمكين جميع النساء والفتيات
الهدف رقم 6	التأكّد من توافر الإدارة واستدامتها للمياه والصرف الصحي للجميع
الهدف رقم 7	ضمان الوصول إلى الطاقة الميسورة والموثوقة والمستدامة والحديثة للجميع
الهدف رقم 8	تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع
الهدف رقم 9	بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار
الهدف رقم 10	تقليل عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف رقم 11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة
الهدف رقم 12	ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
الهدف رقم 13	اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره*
الهدف رقم 14	الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة
الهدف رقم 15	حماية واستعادة وتشجيع الاستخدام المستدام للنظم البيئية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوّع البيولوجي
الهدف رقم 16	تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية تحقيق العدالة للجميع وبناء مؤسسة فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.
الهدف رقم 17	تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

* الاعتراف بأنّ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ

الجمعية
البرلمانية
الآسيوية

(مؤجل)
SC-Economic/Draft Res/2023/06
10 كانون الثاني/يناير 2023
تركيا

مشروع قرار بشأن المياه والصرف الصحي في آسيا للجميع

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نسلم بالوثيقة الختامية لقمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد العام 2015 بعنوان "*تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030*"، المعتمدة في أيلول/ سبتمبر 2015؛

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/64/292) المعتمد في 28 تموز/ يوليو 2010، والذي اعترف رسمياً بالمياه والصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (A/HRC/RES/18/1) المعتمد في 28 أيلول/ سبتمبر 2011، وإذ نقرّ بأنّ الحق في المياه والصرف الصحي جزء من الحق في مستوى معيشي لائق؛

وإذ نرحب بالهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان توافر المياه والصرف الصحي وإدارتها بشكل مستدام للجميع، بما في ذلك الوصول الشامل والعادل إلى مياه الشرب، والإدارة المستدامة للموارد المائية ومعالجة مياه الصرف الصحي مما يوفر دعامة أخرى للاستدامة في مجال إدارة المياه؛

وإذ نلاحظ باهتمام الالتزامات والمبادرات ذات الصلة التي تعزز حقّ الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك إعلان أبوجا، المعتمد في القمة الأولى لإفريقيا وأمريكا الجنوبية في العام 2006، إعلان دلهي، المعتمد في مؤتمر جنوب آسيا الثالث بشأن الصرف الصحي في العام 2008، والوثيقة الختامية لشرم الشيخ، المعتمدة في مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز في العام 2009، وإعلان كولومبو، المعتمد في مؤتمر جنوب آسيا الرابع المعني بالصرف الصحي في العام 2011؛

وإذ يساورنا قلق عميق من أن ما يقرب من مليار شخص في جميع أنحاء آسيا قد يواجهون نقصاً حاداً في المياه بحلول العام 2050؛

وإذ نشدد على ضرورة تركيز الحكومات الآسيوية في سياساتها الوطنية على قضايا المياه والصرف الصحي والمساهمة في الجهود الدولية لحلّ هذه القضايا؛

لذلك فإننا،

1. *نرحب* بإدراج موضوع المياه والصرف الصحي في خطة التنمية لما بعد العام 2015 وبقبول الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان لحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي؛

2. *ننظر* في دور البرلمانيين الحاسم في تنفيذ نهج حقوق الإنسان في مجال المياه والصرف الصحي في آسيا، بما في ذلك على وجه الخصوص اعتماد تدابير تشريعية في تنفيذ التزاماتهم في مجال بحقوق الإنسان؛

3. *نؤكد من جديد* على أن الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الهدف رقم 6، ويجب أن تتخذ خطوات على الصعيد الوطني ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما الاقتصادية والتقنية، من أجل الصرف الصحي بجميع الوسائل المناسبة؛

4. *نطلب* من البرلمانات الأعضاء حثّ حكوماتها على التعاون مع مناطقهم لمناقشة تحدي ندرة المياه في جميع أنحاء البلدان الآسيوية، وإجراء دراسة متعمقة لأسباب ندرة المياه وتقديم الحلول والاستراتيجيات المناسبة للتغلب على هذا التحدي؛

5. *نطالب* الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بضمان التمويل وفقاً للموارد المتاحة لتوفير المياه والصرف الصحي بأسعار معقولة، ووضع مؤشرات وآليات لجمع البيانات لرصد التقدم وتحديد أوجه القصور؛

6. *نشجع* التخطيط والإدارة[1] المتكاملين لموارد المياه للحد من ندرة موارد المياه العذبة وتلوثها على نطاق واسع في العديد من المناطق وإعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية والحفاظ على النظم الإيكولوجية في تطوير واستخدام موارد المياه؛

7. *نحثّ* البرلمانيين في الجمعية البرلمانية الآسيوية على المشاركة بقوة مع المديرين التنفيذيين في حكوماتهم لبناء أطر شاملة بين الدول للحد من آثار تغير المناخ. ولهذه الآثار عواقب وخيمة على شكل ندرة في المياه والفيضانات؛

8. *نطلب* من أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية دعم عمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في آسيا وتبادل الممارسات الجيدة لتخصيص المياه بكفاءة؛

[1] التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد المياه (IWRM): حددت الشراكة العالمية للمياه (GWP) الإدارة المتكاملة لموارد المياه بأنها "عملية تعزيز التنمية والإدارة المنسقين لموارد المياه والأراضي والموارد ذات الصلة، من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الناتج بطريقة منصة دون المساس بأسباب بقاء النظم الإيكولوجية الحيوية"

9. *نؤكد* على الدور الهام للتعاون الدولي الذي تقدمه الأمم المتحدة، وشركاء التنمية الدوليون، وكذلك الوكالات المانحة، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحث الشركاء في التنمية على مواءمة استراتيجياتهم مع المبادرات والخطط الوطنية لأعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية المعنيين بمياه الشرب المأمونة والصرف الصحي؛

10. *نعتمد* برامج توعية من قبل برلمانات الدول الأعضاء لتعريف مواطنيها بمشكلة ندرة المياه من أجل الحدّ من الإسراف، ومنع التلوث أو الهدر، وقصر استخدامها على الاحتياجات البشرية الضرورية دون أي استخدامات أخرى.

11. *نقترح* إنشاء مجموعة مفتوحة العضوية في سياق هذا القرار لمناقشة الأبعاد المختلفة لأزمة المياه في آسيا بشكل مستمر واستخدام الدبلوماسية البرلمانية بين الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية في هذه المنطقة للتصدي بشكل مناسب للحياة الكارثية لشعوب هذه المنطقة وحماية سلامة البيئة؛

12. *نطلب* من الأمين العام تقديم تقرير عن الإنجازات التي حققتها البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن هذا القرار، إلى اللجنة الدائمة التالية المعنية بالتنمية المستدامة.

مشروع قرار بشأن اعتماد خارطة طريق تنص على تدابير لتحفيز التمويل الأخضر

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى القرارات التي اتخذها الفريق العامل المعني بالتمويل الأخضر (19 نيسان/ أبريل 2019، ناريان مار، روسيا الاتحادية)، واللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية، والتنمية المستدامة (26 حزيران/ يونيو 2018، بيسوري، قبرص)، وكذلك النتائج النهائية لتطوير ودراسة خارطة طريق تنص على تدابير لتحفيز التمويل الأخضر التي تم إعدادها لمتابعة تنفيذ القرارات المذكورة،

فإننا نوصي

1. بالموافقة على خارطة طريق واعتمادها لتنفيذها والتي تنص على تدابير لتحفيز التمويل الأخضر ضمن كفاف البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية.
2. بإنشاء **المبادرة المالية المناخية الآسيوية**، وهي مركز دولي للمعلومات والمنهجية، من أجل بناء وتعزيز عملية دعم المعلومات والدعم المنهجي لتطوير نظام التمويل الأخضر داخل كفاف البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية، وترتيب العمل على التحقق وإصدار الشهادات وإدخال سجل مشترك لأدوات التمويل الأخضر.
3. بإنشاء مجلس إشراف للجمعية البرلمانية الآسيوية لإشراك أعضاء المنظمة لتنسيق ورصد نشاط **المبادرة المالية المناخية الآسيوية** والتنمية الاستراتيجية.

ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية والحكومات للمساهمة في الانخراط بالعمل المشترك ضمن **المبادرة المالية المناخية الآسيوية**، والهيئات الوطنية العاملة في مجال التمويل الأخضر والمصارف المركزية ووزارات البيئة وغيرها من المؤسسات الحكومية بالاشتراك مع المجتمع المهني المفوض بمسائل التمويل الأخضر.

SC-Economic/Draft Res/2023/08
10 كانون الثاني/ يناير 2023
تركيا

مشروع قرار بشأن المبادرة المالية المناخية الآسيوية

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ ندعم أهداف الأمم المتحدة الـ 17 للتنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف رقم 17 بشأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، التي اعتمدها قادة الدول في أيلول/ سبتمبر 2015 من أجل مستقبل أكثر ازدهاراً، وذلك من خلال التحرك نحو الازدهار وزيادة الرفاهية العامة وحماية الكوكب، ووفقاً لقرارات اللجنة الدائمة للجمعية البرلمانية الآسيوية المعنية بالاقتصاد، والتنمية المستدامة في الإعلان، الذي تم اعتماده في أنطاليا في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2019، بشأن الموافقة على خارطة طريق تنص على تدابير لتحفيز التمويل الأخضر، وإنشاء سوق طاقة آسيوي مشترك، فضلاً عن دور برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ نوافق على جدول أعمال التنمية المستدامة للفترة حتى العام 2030، وعلى الوثيقة الختامية لقمة الأمم المتحدة، حيث قبلت أهداف التنمية المستدامة إطار التنمية الجديد للفترة 2015-2030 وإذ نقتنع بأن أهداف التنمية المستدامة عالمية بطبيعتها وقابلة للتطبيق عالمياً، مع مراعاة القدرات والأولويات الوطنية المختلفة؛

وإذ نلاحظ الدور الهام الذي تؤديه آسيا في انتعاش الاقتصاد العالمي وزيادة تطويره في مرحلة ما بعد الأزمة، وكذلك الدور الرئيس للجودة البيئية في التنمية المستدامة وتلبية احتياجات سكان العالم المتزايدين، ولا سيما البلدان الآسيوية،

وإذ نسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة وداعمة حسب الاقتضاء،

وإذ نعترف بالمشكلة الحرجة لتغير المناخ والحاجة إلى تمويل واسع النطاق لتدابير التخفيف من الآثار الضارة للنشاط الاقتصادي البشري على البيئة، فضلاً عن الإجراءات المشتركة للحد من استخدام الوقود الأحفوري وتقليل الضغط البشري على النظام البيئي للكوكب، حسب الاقتضاء، بما في ذلك عن طريق تعزيز تدابير التكيف؛

وإذ نؤكد على قيمة رأس المال الطبيعي، والحاجة إلى استراتيجية طويلة الأجل لمكافحة الجفاف والعواصف الرملية والترابية وحرائق الغابات وتلوث الهواء والتصحر وتدهور الأراضي وتدهور النباتات والحيوانات البحرية، وتشجيع زيادة الاستثمار في البنى التحتية مع تلبية المتطلبات البيئية المتزايدة،

وإذ ندرك أهمية تبادل المعلومات حول القضايا البيئية فيما بين البلدان الآسيوية وتحسين معايير الإفصاح عن المخاطر البيئية والمناخية من أجل تنمية الاستثمار البيئي طويل الأجل برأس المال الخاص،

وإذ نؤكد على دور البرلمانات في تشجيع حكوماتها على وضع خطط واستراتيجيات للاقتصاد الأخضر بما يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2030،

وإذ نعلن عن إنشاء المبادرة المالية المناخية الآسيوية التي تجمع بين المبادئ والنهج والنوايا والإجراءات المشتركة بين جميع البلدان عبر الجمعية البرلمانية الآسيوية فيما يتعلق بتمويل النمو الأخضر المستدام في آسيا،

لذلك فإننا،

1. ندعو لتوحيد جهود الدول والشركات والمستثمرين المؤسساتيين لتطوير وإطلاق البرامج والآليات والأدوات المالية التي تعزز نمو التمويل البيئي والمتعلق بالمناخ من أجل الحد من الأضرار البيئية المتراكمة ومنع التلوث البيئي وتقليل التأثير البشري على صحة الإنسان ومناخ الكوكب.
2. *نقدم الدعم* المستمر لبرنامج البحوث والتحليلات المتعمقة لتأثير الأصول الطبيعية الآسيوية التي تمتص وتعوض الآثار الضارة للأنشطة الاقتصادية البشرية على البيئة والمناخ على المستوى العالمي؛
3. *نوصي* بأخذ الإمكانات التعويضية لرأس المال الطبيعي الآسيوي في الحسبان على المستوى العالمي، كجزء من تدابير الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والمساهمة في الحد من التأثير الضار على المناخ والبيئة لنتائج الإجراءات التي تتخذها بلدان الجمعية البرلمانية الآسيوية، بما في ذلك تحسين كفاءة الطاقة في الاقتصادات، وتشجيع إعادة التحريج، وزيادة حصة التكنولوجيات الخضراء في الاقتصاد، وتطوير الأدوات المالية الخضراء، بما في ذلك الأشكال الانتقالية من خلال توفير التمويل والتكنولوجيا والمساعدة في بناء القدرات للبلدان النامية؛
4. *نشجع* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على إنشاء مجلس إشرافي يتألف من ممثلي الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية من أجل تنسيق ومراقبة أنشطة اللجنة الإفريقية لتنمية القطاع الخاص وتطورها الاستراتيجي؛ شريطة أن تحتوي المبادرات والخطط التي يتم تطويرها على خطط ذات مؤشرات قابلة للقياس والتقييم؛
5. *ندعو* إلى تنظيم دراسة لأفضل الممارسات وتبادل الخبرات بين البلدان في مخططات الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن شروط تمويل التنمية المستدامة، ووضع برامج لدعم وتحفيز إصدار وتداول الأدوات المالية الخضراء؛
6. *نحث* على وضع تصنيف للأنشطة الاقتصادية المستدامة، بما في ذلك الأنشطة التي تضمن تحول الاقتصاد، وصياغة المبادئ العامة والأساليب النموذجية لتقييم قطاعات الاقتصاد الأخضر المتوائمة أو التي تحل محلها، وتقديم الدعم المنهجي لتطوير أنظمة التمويل الأخضر الوطنية، بما في ذلك قضايا توحيد الأدوات المالية والتحقق منها؛

7. *نوصي أيضاً* بإنشاء لجان برلمانية للدعم التشريعي والتنظيمي لتطوير أنظمة التمويل الأخضر على المستويات الوطنية، لاستخدام ونشر الممارسات الفعالة لتنظيم وتحفيز الاستثمارات الخضراء من قبل المستثمرين المؤسساتيين والأفراد؛
8. *ندعو* إلى تعزيز تطوير معايير وقواعد للإفصاح العام عن المعلومات من قبل مُصدري السندات الخضراء وغيرها من الأدوات المالية، الذين تجتذب أموالهم لأغراض الاستثمار في مشاريع وبرامج التنمية المستدامة، وكذلك معايير الاستثمار المسؤول من قبل المشاركين في السوق المالية، حسب الاقتضاء؛
9. *نشجع* توسيع الشراكات واتباع سياسة متسقة مع المراكز الدولية المعترف بها لتوحيد ورصد المعلومات المتعلقة بالتمويل الأخضر والمتعلق بالمناخ، لضمان تزامن النهج والاعتراف المتبادل بالمنهجيات والممارسات؛
10. *نوصي* بإنشاء مركز دولي للمعلومات والمنهجية تابع لمبادرة تمويل المناخ الآسيوية بهدف توفير المعلومات والدعم المنهجي لتطوير نظام التمويل الأخضر داخل البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية وتنظيم التحقق، وإصدار الشهادات، والمحافظة على سجل مشترك لأدوات التمويل الأخضر؛
11. *نوصي أيضاً* حكومات الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بالنظر في إمكانية إنشاء مركز معلومات ومنهجية للمبادرة المالية المناخية الآسيوية كمؤسسة دائمة لتنفيذ هذه المبادرة على أساس اتفاقية حكومية دولية.

Standing Committee on Economic and Sustainable Development

10 January 2023
Antalya, Republic of Turkiye

Final Report

The Meeting of the APA Standing Committee on Economic and Sustainable Development was held on January 10 in Antalya, Turkiye and chaired by the Council of Representatives of the Kingdom of Bahrain. Parliamentary delegations from following member countries participate in the Meeting:

Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Cambodia, Cyprus, India, Indonesia, Iran, Iraq, Kuwait, Pakistan ,Palestine, Qatar, Russia, Saudi Arabia, Thailand, Timor-Leste, Turkiye, UAE and Yemen.

1. Adoption of the Agenda

Participants unanimously adopted the Draft Agenda.

(Attachment I)

2. Opening remarks by the Chairperson:

H.E. Dr. Abdul-Aziz MP from the Council of Representatives of the Kingdom of Bahrain and Chairman of the meeting welcomed all the participants and briefed them on the main subjects under discussion at this Committee and expressed his wish to see them all in Manama for the March IPU and APA meetings. (Attachment II)

3. Report of the Secretariat:

The Secretariat presented a summary report on the latest activities of the Standing Committee.

4. Consideration of the Draft Resolutions recommended by the Executive Council:

Out of the 8 Draft Resolutions, 6 drafts were adopted with minor changes and Draft resolutions on "*Economic Growth"* and *"Water and Sanitation in Asia for all*" were deferred to the next meeting of the Standing Committee.

A number of member parliaments addressed the preamble and operative paras of draft resolution on Water and Sanitation. The Chair reminded that this document will be deferred to the next Standing Committee meeting for further consideration. The issue concerning the necessity of addressing shared water resources between neighboring countries was also raised by few participants. Participants emphasized on the importance of water sanitation for all countries in Asia and debated on the way forward to solve this vital topic. The optimization of usage of water in all sectors was highlighted by few delegations as well.

There were some minor amendments on the part of the participants on several draft resolutions. The Chair requested participants to forward them in written form to the APA Secretariat.

(Attachment III)

5. Any other matters.

No issue was raised.

Attachment I

Asian Parliamentary Assembly

Standing Committee on Economic and Sustainable Development

Antalya , Türkiye
8-10 January 2023

Draft Agenda

(12/12/2022 by APA Secretariat)-V6

1- Adoption of the Agenda
2- Opening Remarks by Chairperson
3- Report of the Secretariat
4- Consideration of Draft Resolutions recommended by the Executive Council
5- Any other matters.

Attachment II

Opening Remarks by Chair of Standing Committee on Economic and Sustainable Development

- Bahrain was elected as VP and Chair of St. Com on Economic and Sustainable Development in 2020
- The virtual meeting of this committee was held on May 2021 in Manama.
- After extensive discussion on 8 Draft resolutions, 6 were adopted with minor changes.
- the Chair ruled that the draft resolution on Economic Growth be differed to the next meeting,
- Also the draft resolution on Water and Sanitation in Asia was deferred.

Attachment III

Draft Resolutions of the Standing Committee on Economic and Sustainable Development

1. Draft Resolution on the Establishment of an Asian Energy Market
2. Draft Resolution on Environmental Issue
3. Draft Resolution on Financial Affairs: Ensuring Efforts for Economic Growth
4. Draft Resolution on Poverty Eradication
5. Draft Resolution on “The Role of APA Parliaments in Supporting the Implementation of the Sustainable Development Goals”
6. Draft Resolution on Water and Sanitation in Asia for All
7. Draft Resolution on Adopting a Road Map Providing for Measures to Stimulate Green Finance
8. Draft Resolution on Asian Climate Financial Initiative

Draft Resolution on the Establishment of an Asian Energy Market

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling the United Nations' 17 sustainable development goals (SDGs) adopted by world leaders in September 2015 for a more prosperous future, and that is through the promotion of prosperity, increase of social welfare, and protection of the planet,

Calling upon Asian parliaments to fulfill their commitments on reducing the effects of climate change in accordance with the principles of equity, common but differentiated responsibilities and respective capabilities, to adopt effective policies to improve the use of natural resources in Asia and to promote economic growth,

Suggesting the establishment of clean energy markets that will enable Asian countries make optimal utilization of their natural resources and export the surplus to other Asian countries,

Stressing on the importance of protecting and developing this important sector which plays an integral role in the prosperity of Asian societies,

Believing that an Asian Energy Market will contribute in creating energy production projects, in particular renewable energy projects, which will provide for investment partnership opportunities for the establishment of alternative energy projects between the public and private sector, and among countries of the Asian continent,

Aiming to realize four of the Sustainable Development Goals (SDG's) 2030 by the use of green energy instead of traditional energy sources, achieve economic growth, and reduce poverty through job creation and the creation of partnerships among Asian countries,

Supporting the efforts to reduce the use of fossil fuels gradually in a way that does not harm their economic growth as they produce the highest greenhouse emissions, and the creation of competitive markets for sustainable energy according to national circumstances, needs and priorities,

Realizing that the outbreak of the Covid-19 pandemic has impeded local efforts in many countries of the continent to fulfill previously made climate commitments, such as postponing important climate initiatives, suspending programs to "reduce carbon emissions", and extending deadlines granted to companies to meet environmental standards Postponing tenders to build several renewable energy projects,

Stressing the importance of joint efforts by Asian countries to provide energy at reasonable prices for the Asian energy market,

We therefore,

1. *Call for* the liberation of production and service in the energy sector in Asia, in order to support the international measures for combating climate change, and to move forward in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs) of the United Nations for the year 2030;

2. *Encourage* cooperation among Asian countries to achieve the SDG's by establishing a Joint Energy Market, and coordinate between the government and private sectors in a bid to create partnerships that may become means for the promotion of economic prosperity in Asia;

3. *Support* the comprehensive green and blue development for sustainable development, and promote the investment in infrastructure and the use of technology that helps in improving alternative energy resources and reduce climate change;

4. *Call also* for emphasizing the importance of renewable energy and energy efficiency in achieving sustainable development and the protection of environment by the use of environment-friendly substances for future generations;

5. *Welcome* the assistance provided for the least developed Asian countries in the use of alternative energy, and the assistance in the optimal utilization of their natural resources, in order to improve their economy and create a sustainable work environment;

6. *Call on* the parliaments of Asian countries to take into account, when adopting response and recovery policies from the Corona pandemic, as well as when developing legislation and approving budgets for this purpose, to ensure the achievement of a sustainable and comprehensive recovery from the pandemic in which energy transformation is at the heart of its concerns, in order to accelerate the shift towards alternative and renewable energy sources that are environment sensitive;

7. *Urge* member parliaments on the importance of legislation and enactment of laws of renewable energy to activate the role of Asian parliaments in the future of renewable energy.

Draft Resolution on Environmental Issues

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling the Paris Agreement on Climate Change, the decisions of the United Nations Climate Action Summit in September 2019, the Climate Aspiration Summit in December 2020, and the Climate Adaptation Summit in January 2021; All of which affirmed the determination of the international community to critically address environmental and climate change issues, and broaden the scope of emission reduction targets; Given the threat that climate change poses to human life and stability,

Recalling APA Resolution on Environmental Issues, Global Warming, Climate Change, and Planting Billions of Trees Throughout Asia (APA/Res/2015/07) adopted at the^{8th}APA Plenary in Phnom Penh, Cambodia, December 2015, the Paris Agreement on Climate Change and other relevant APA resolutions,

Welcoming the Report of the Secretary-General on Environmental Issues, Global Warming, and Planting Billions of Trees throughout Asia, contained in document SG/Rep/2016/03-2 dated 20 July 2016,

Adhering to the important role of environment in the sustainable development and meeting needs of increasing world population particularly countries of Asia which are facing dire consequences of climate change,

Recognizing the need to pursue the sustainable development namely the economic growth, social development and environmental protection in a balanced and mutually supportive manner,

Highlighting the link between sustainable development and other relevant ongoing processes such as that the implementation of the UN Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), Paris agreement UN Convention Biological Diversity (UNCBD), UN Convention to Combat Desertification and the outcome of the International Conference on Financing for Development among others is linked with global sustainable development agenda,

Emphasizing the natural capital such as forests, biodiversity, freshwater, and coastal and marine ecosystems as being essential to making “green economies” a reality; and we shall maintain and protect these capitals from any threats that might harm it or any of its elements,

Recognizing that climate change represents an urgent and potentially irreversible threat to

human societies and the planet and thus requires the widest possible cooperation by all countries, and their participation in an effective and appropriate international response, with a view to accelerating the mitigation and adaptation efforts as well as accelerating provision of Means of Implementation including finance mobilization from developed to developing countries (MOI),

Underlining the necessity of a comprehensive and long-term strategy to combat drought, forest fire, air pollution, sand and dust storms, desertification land degradation and marine life deterioration, thus improving the living conditions of the people living in arid, semi-arid and coastal areas,

Recognizing the significance of exchanging information on environmental issues among Asian countries and transfer of environmentally sound technologies, in particular scientific, capacity building and technical assistance, from those states with high capabilities in the area of sustainable development to less developed countries in Asia,

Recognizing the urgent need to enhance the provision of finance, technology and capacity-building support by developed country Parties, in a scaled up, easily accessible, adequate, new, additional and predictable manner, to enable enhanced pre-2023climate action by developing country Parties,

Concerned about the negative environmental impact of unbridled energy consumption on a global scale and particularly in Asia,

Encouraging Asian parliaments of the countries which supported the Doha amendment to the Kyoto Protocol to speed up their acceptance of the second commitment period of the Kyoto Protocol, in order to provide further momentum for global climate action for the years leading up to 2023,

Calling up on developed countries and international institutions to assist Asian developing countries, in their efforts to deal with negative consequences of environmental degradation effectively and *reiterating* the importance of devising a proper mechanism for technology transfer and financing from developed to developing countries,

Emphasizing that substantive involvement of APA in the latest state of affairs as regards the ongoing negotiations within the context of UNFCCC, exchange of views among Member Parliaments and striving for bringing as much coordination and collaboration as possible in relevant negotiating for a view to serving and improving the common regional interest of Asia is a compelling imperative,

Acknowledging the role of civil society, NGOs, policy think tanks, business and academia in the protection of environment through their inputs to the environmental policy formulation as well as implementation at the local, national and regional levels,

Emphasizing the importance of cooperation among Member Parliaments with regard to

efforts to combat drought, desertification, land degradation, sand and dust storms, forest fire, air pollution, and non-biodegradable marine debris,

Recognizing the success by Rio+20 United Nations Conference on Sustainable Development (UNCSD) in raising global awareness and international collaboration in the economic and environmental fields and the promotion of transparency,

Recalling the role of United Nations Environment Program (UNEP) in strengthening and building national capacity to promote sustainable management of the environment and in the implementation of programs that take into account environmental considerations**,**

Agreeing to uphold and promote regional and international cooperation in order to mobilize stronger and more ambitious action in mitigation and adaptation efforts and the mean of implementation by all Parties and non-Party stakeholders, including civil society, the private sector, financial institutions, cities and other sub-national authorities, local communities and indigenous peoples, as applicable,

Stressing that all parties as well as all the stakeholders, including the business sectors have responsibility to preserve and conserve environment and that any ecological and environmental damage should be held responsible, according to the prevailing laws and regulations with respect to the principle of common but differentiated responsibilities and respective capabilities, in the light of different national circumstances,

Stressing the central role of the UN Framework Convention on Climate Change in providing collective international response to the challenges of global climate change,

Realizing that although global emissions have decreased by about 6% during the first months of the outbreak of the Covid-19 pandemic, in order to serve the sustainable development goals related to climate change, the economic and industrial downturn resulting from the outbreak of the pandemic is not a substitute for sustainable climate action that enables economies to Growth and job creation, simultaneously addressing climate issues and environmental protection,

Emphasizing the role of parliaments in encouraging their governments to develop plans and strategies in terms of developing solutions to environmental issues and supporting sustainable development goals,

The importance of encouraging parliaments to call on their governments to agree to all international resolutions established to protect the environment, and to confront thermal emissions and climate changes, according to confirmed international agreements and decisions issued by the United Nations and other international conferences in support the action plan to achieve the goals of sustainable development,

Emphasizing the importance of investing in scientific research and studies that would provide solutions to reduce environmental issues, and the importance of investing in modern

technology and innovation to reduce environmental issues and support sustainable development goals,

We therefore,

1. *Take into* account the adoption of Paris Agreement at the 21st session of the Conference of the Parties of UNFCCC in December 2015;

2. *Urge* the adoption of the Paris Agreement Work Programme (PAWP) at the 24th session of the Conference of the Parties to the UNFCCC in December 2018 for operationalization of the Paris Agreement, 2015; We also welcome the decisions of the Climate Ambition Summit in December 2020 and the Climate Adaptation Summit in January 2021;

3. *Invite* Members of APA parliaments to be mindful of the right to an ecologically-balanced environment;

4. *Urge* Member Parliaments to modify, or enact, laws according to their respective needs to enforce strict protection of natural habitats and environment, as well as people, threatened by environmental deterioration;

5. *Call* upon all Member Parliaments to promote the efficiency and effectiveness of targeted development programs through coordination efforts, including by UNDP;

6. *Call* upon APA Member countries to take more concrete steps for public awareness concerning environmental protection and facilitating implementation of a global-scale system of interconnected collective and national efforts to mitigate negative anthropogenic impact on climate with a view to achieving sustainable development;

7. *Urge* APA Parliaments to support Sustainable Development Goals more actively with regard to environmental issues by adopting appropriate legislations;

8. *Call on* APA member countries to uphold rule of law on environmental issues and to share good practices on that matter;

9. *Invite* the APA Member Parliaments to proceed with legislation and other legal actions deemed appropriate and instrumental in encouraging the governments to formulate and implement legislations, policies and measures with regard to the following:

    - Integrating climate policies in broader development policies with a view to making implementation and overcoming barriers easier as appropriate;

    - Financing and encouraging R&D for low carbon or cleaner technologies with a view to stimulating technological advances, reduce costs, and enable progress toward stabilization;

- Legalizing the necessity of observing the Environment Impact Assessment (EIA) as a step towards bringing a balance between the three pillars of sustainable development namely: economic growth, social development and environmental protection;

- Encouraging the maximum possible interaction, coordination, integrity and solidarity among Asian delegations involved in climate change negotiations with a view to providing for a collective wisdom by Asia as their common interests which in turn shall strengthen Asian regionalism and contribute to the cause of an Asian integration;

- Interacting with and make collective attempts with other Asian States Parties for pushing the environmental priorities and urgencies of Asia within the agenda of financial and technological mechanisms of environment related instruments such as Global Environmental Facility(GEF), those operating within UNEP and the established technological and financial mechanisms in Durban in 2011;

10. *Invite* APA Member Parliaments to exchange experiences and best practices on environmental issues and provide, data and information concerning issues related to sustainable development, climate change and other environment related major issues to the Secretariat to be compiled in a database for the reference and use by all Member Parliaments;

11. *Invite* also APA Member Parliaments who are in a position to do so, to provide means of implementation including finances, technology development and transfer, and capacity building support to APA members in their efforts to combat climate change and drought, desertification, land degradation, sand and dust storms forest fire, and air pollution;

12. *Call on* APA Member Parliament to urge their respective governments to implement projects and programs in line with their contribution/commitments as mentioned in their Nationally Determined Contributions (NDCs); in line with the Paris Agreement as appropriate; and intensifying qualitative environmental campaigns with the development of preventive and remedial environmental plans;

13. *Urge* APA Member Parliaments to support the objectives of the Paris Agreement on mitigation, adaptation, finance support, technology transfer and capacity building, early complete the system of law and policy in line with international commitment in response to climate change as appropriate;

14. *Note* with concern that the estimated aggregate greenhouse gas emission levels in 2025 and 2030 resulting from the nationally determined contributions do not fall within least-cost 2˚C scenarios;

15. *Recommend* action be taken by the Green Climate Fund (GCF) within existing framework to assist the Asian region and especially its developing nations on

the basis of equity with mitigating the effects of climate change and protecting natural resources in order to ensure a healthy environment for future generations to promote mitigation**,** as appropriate and adapt to the increasing effects of climate change and the protection of natural resources;

16. *Call* upon APA to expand partnership with countries and partners outside the region, particularly the European Union**,** to exchange information on climate change, and natural disaster, mobilized financial resources to invest in project related to clean and energy saving technologies, and establish a research center in Asia to provide aid to the developing Asian countries in support for national policy programs with regards to sustainable Information and Communication Technology (ICT);

17. *Recommend* APA Members to deliberate the mechanism for an Asia wide response in times of natural disasters and calamities to provide timely aid and rescue to those in need of help;

18. *Call on* the parliaments of Asian countries to make among the priorities of the response and recovery programs from the Covid-19 pandemic to inject the required investments to accelerate the removal of carbon from Asian economies, the shift to economic patterns that are less harmful to the environment, the expansion of green economy and the recycling economy, renewable and sustainable energy sources, and the application of sustainable climate measures in fulfillment of the Paris Agreement requirements to combat climate change;

19. *Request* APA Member Parliaments who are in a position to do so to offer advice and support to the other members on how to acquire and effectively utilize the tools to combat economic shocks resulting from climate change, such as damage to property and infrastructure, lost productivity, and coping costs through the preparation of sustainable policies pertaining to disaster preparation programs with special attention given to the needs of the rural population; rain water harvesting; green roofs; river embankment strengthening; food silos; early warning systems; and information and communication technology to facilitate information sharing;

20. *Request* the Secretary General to seek views of APA Member Parliaments on the implementation of the present resolution and report there on to the next session of the Standing-Committee in 2021.

Draft Resolution on Financial Affairs: Ensuring Efforts for Economic Growth

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling APA resolution on Ramification of International Financial Crisis for the Economies of Countries of APA Member Parliaments, APA/Res/2015/13 and other relevant APA resolutions;

Expressing concern on repercussions of the sovereign defaults and financial markets volatility to the economic growth in APA countries;

Also Expressing concern on the adverse impact of the continuing fragility of the global economy, the slow pace of the restoration of global growth and trade, increasing protectionism and inward-looking policies, with increasing systemic risks that threaten financial stability, including in developing countries.

Noting that a social order based on justice and egalitarianism is of critical importance to accelerate social and economic progress everywhere, help in achieving international peace and harmony;

Appreciating the measures that have already been taken by Asian Parliaments and their governments to contain the negative impacts of economic crisis in their economies, and expect them to take further steps to stimulate their respective economies;

Noting that the economic growth in Asian Economies has not been shared equally in the society whereby the Gini Coefficient, as reported by the Asian Development Bank, has grown significantly over the past decades and that regional cooperation which have already existed in Asia could serve as a platform for enhancing cooperation among sub regional economic organization that would improve welfare for all in Asia;

Noting that peace and stability in the region is an important contributor to economic growth and that occupation, violence and political instability act as inhibitors for economic development and that maintaining regional collaboration on political stability is crucial;

Recognizing also the necessity to effectively reform the current global financial architecture so as to achieve a more balanced world economic and financial order;

Encouraging parliaments to adopt policies through enactment of law and legislations, their legislative and scrutiny roles aiming to enhance the small and medium enterprises (SMEs) and the role of the private sector and increasing its contribution to economic integration, in

order to create the appropriate job and jobs opportunities to achieve a comprehensive economic development on human and financial levels in Asia;

Emphasizing that the international financial system should bolster sustainable, inclusive and sustained economic growth, sustainable development and job creation, promote financial inclusion and support efforts to eradicate poverty in all its forms and dimensions, including extreme poverty and hunger, in particular in developing countries, while allowing for the coherent mobilization of all sources of financing for development.

Also Emphasizing on the role of the private sector by influencing national expenditure policies through the roles of parliaments, particularly with regard to discussions and approval of budgets and financial accounts, as well as the adoption of investment laws and the provision of incentives and guarantees for private sector growth;

We therefore,

1. **Call** upon Asian governments to adopt new policy approaches to develop a more comprehensive and innovative growth strategies needed to sustain a more resilient, balanced, sustainable and inclusive economic growth as necessary means to create decent jobs and reduce inequalities to promote the formation of a regional SME's network;

2. **Urge** Member Parliaments to remove all obstacles to socio-economic progress and all forms of discriminations**,**

3. **Call upon** APA Parliaments to ensure by all means, respect for the dignity and value of all human beings and ensure adherence to human rights and social justice by legislative and oversight means, ensuring equality of opportunity for all;

4. **Encourage** APA Member Parliaments to work on an informal debate at APA platform on the potential benefits of social justice in their respective countries and promote greater cooperation for equitable economic development in Asia;

5. **Call upon** APA member parliaments to support the development of Asian-led multilateral bank and its capacity to promote equitable economic growth, improve national and trans-boundary connectivity and to seek possible establishment of a regional stabilization fund in times of economic crisis;

6. **Encourage** APA member governments to create a protocol to enhance resilience to economic crisis which regulates the allocation for some budget reserves for economic crisis mitigation;

7. **Also encourage** APA member governments to promote cross-border private investments while ensuring an institutional capacity and prudent regulatory frame work to enable countries to absorb large capital flows, while at the same time using bilateral swap arrangement to promote the role of local currency in

financing cross-border trade;

8. **Urge** APA Member Legislatures to promote social justice and development in their respective policies as a common interest of all nations of Asia by encouraging, promoting and endorsing national and regional efforts and execute developmental plans and strategies to raise the living standards of people;

9. **Recommend** APA Member Parliaments to promote adoption of Basel III to improve supervision on financial sector governance and to fill any financial gap in case of any monetary crises.

10. **Encourage** APA Member Parliaments to support implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development and focus on policies that alleviate poverty, including improving access to health, education, capital**,** employment and social protection to help close income inequalities;

11. **Call on** APA member parliaments to consider reviewing their respective legislations, where appropriate, to give more support to small and medium enterprises (SMEs) by giving access to low interest credit loan and to provide capacity building and regional networking to integrate SMEs into regional and global value chains;

12. **Encourage** APA Member Parliaments to support financial inclusion for the poor and other vulnerable segments of society in each respective country and to share best practices of financial inclusion in the region;

13. **Also Encourage** APA Member Parliaments to support the conduct of comprehensive studies, with regional and global coordination regarding weak community groups, in the support of the need for the financial integration of the underprivileged.

14. **Stress** the importance of investing in human development and activate the concept of partnership among member states and to provide sufficient public funding for education and health for everyone, without discrimination, to face the future global and Asian economic demands;

15. **Stress** the critical importance of a stable, inclusive and enabling global economic environment for the advancement of sustainable development, for the reliable and effective financing of development and for the implementation of the 2030 Agenda, mobilizing public and private, as well as domestic and international resources.

16. **Request** the APA Member governments to channel more funds in joint research and development (R&D) activities as a means to spur innovation and viable economic growth strategies to sustain a more resilient economic growth;

17. **Also request** the APA Member governments to promote the implementation of low carbon economy despite the global economy deceleration;

18. **Call** upon the APA Member Parliaments to continuously promote the need for reform in global financial institutions and architecture, financial technology regulation**,** with the view for a balanced world economic and financial order;

19. **Call Upon** APA member countries to strive to create an enabling institutional and business environment that can promote financial stability, financial inclusion, and efficient mobilization and utilization of the available resources;

20. **Recommend** establishment of a Technical Working Group so as to study the terminology issues related to green funding, classification of relevant financial instruments, methodology for standardizing such instruments and their subsequent certification;

21. **Call** Upon APA member countries to facilitate investing their sovereign funds and encourage their private investors to invest more in Asia and to create an appropriate and attractive environment for Asian investment;

22. **Strongly Express Its Concern** to the use of sanctions or any mechanisms of financial and economic pressure on APA Member States applied for political purposes;

23. **Request** the Secretary General to seek the views of APA Member Parliaments on the implementation of the present resolution and report there on to the next session of the Standing-Committee in 2018;

Draft Resolution on Poverty Eradication

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling APA Resolution on Alleviating Poverty in Asia (APA/Res/2015/08) adopted at the 8th APA Plenary in Phnom Penh, Cambodia, December 2015 and other relevant APA resolutions,

Underlining the significance of the role of Parliaments both in advocating and oversight of achievements of Sustainable Development Goals (SDGs), especially on Poverty Eradication,

Welcoming the High-level Plenary meeting of the U.N. General-Assembly on the Sustainable Development Goals in September 2015 and its outcome; entitled as "Transforming our world: the 2030 agenda for sustainable development", in particular referring to goal 2 of sustainable development to eradicate hunger, enhance food security and improve nutrition by promoting sustainable agriculture,

Reaffirming that each country must take primary responsibility for its own development and that the role of national policies and strategies cannot be overemphasized in the poverty eradication; articulating that SDGs are interconnected and the role of economic growth is fundamental to poverty eradication, so much as investing in health and education,

Welcoming bilateral, triangular, regional and multilateral cooperation to eradicate poverty, create jobs, address the consequences of international financial crises, promote sustainable development, and advance market-based industrial transformation and economic diversification,

Underlining the fact that the eradication of poverty in all its forms and dimensions is an ethical, social, political, environmental and economic imperative of all humankind, and in this regard recognizing that there is a need to better understand and address the multidimensional nature of development and poverty in a multifaceted and integrated approach,

Emphasizing that the implementation of 2030 Agenda for Sustainable Development depends crucially on the transformation of rural areas, where most of the poor and hungry live,

Recalling that nearly 80 per cent of the extreme poor live in rural areas and work in agriculture and that devoting resources to the development of rural areas and sustainable agriculture and supporting smallholder farmers, especially women farmers, is key to ending poverty in all its forms and dimensions by, inter alia, improving the welfare of farmers,

Stressing at the same time the need for enhanced international cooperation on poverty eradication, and the obligation of developed countries to provide financial, technical and capacity building assistance along with support in the form of trade, investment and technological transfer to developing countries,

Realizing fully that the negative repercussions of the outbreak of the Covid-19 pandemic have led to a sharp rise in unemployment rates, decline in production rates, lower growth rates, increased poverty and low development indicators, and that they have pushed millions of people in various countries of the continent into extreme poverty due to the sharp decline in economic activities, and that their effects have disproportionately affected the most vulnerable groups, especially women and children, people with disabilities, the poorest and other marginalized groups, which imposes concerted efforts by Asian countries to eradicate poverty in all its forms, being the biggest obstacle to achieving the goals sustainable development,

Noting that poverty alleviation is important to combat international terrorism, abuse of women & children and drug trafficking, arms smuggling, human trafficking, sea piracy and transnational crimes,

Acknowledging that any constraint on the political and economic development of any country would undermine the effort to poverty eradication and hamper the realization of other SDG's,

Recognizing that the SDGs balance all the three crucial dimensions of sustainable development, namely the economic, the social and the environmental,

Reaffirming that poverty is the greatest global challenge facing the world today and its alleviation and, eventually, its eradication, is an indispensable requirement for sustainable development,

Supporting also a publicity campaign to raise awareness in the society about SDG, utilizing the potentials of mass media,

Emphasizing that achieving food security requires efforts and coordination at both national and international level,

Recognizing the important role of agriculture in meeting needs of increasing world population, underlining that sustainable agriculture practices and rural development are key approaches to increase food security,

We therefore,

1. *Urge* APA Member Parliaments to work closely with their governments in the formulation and implementation of the measures which are outlined in the 2030 Agenda for the Sustainable Development;

2. *Determine* to be more ambitious in our efforts to eradicate poverty, reduce

inequality, ensure food security, access to healthcare and education;

3. *Develop* a developmental strategic vision in cooperation with Member Parliaments and their governments regarding poverty eradication, provided that developed vision shall contain plans with measurable and assessable indicators;

4. *Urge* APA Member Parliaments to redouble their efforts in supporting activities of poverty eradication and encourage their respective governments to facilitate the implementation of effective policies to promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all;

5. *Urge* APA Member Parliaments to create awareness among general public about the importance of sustainable food consumption and production and take possible steps to ensure it and harness all parliamentary efforts to enact laws that work for the interest of food security;

6. *Invite* APA Member Parliaments to adopt necessary legislation to:

   a) improve labor market regulations;

   b) support the informal sector and offering increased security to it;

   c) establish legal savings and loan associations that can help to reduce the reliance on moneylenders;

   d) promote modern agriculture which contributes essentially to reduction of poverty in urban and rural areas;

   e) empower the poor to improve their living conditions and participate in decision-making which affects their lives;

   f) help to upgrade the infrastructure and services in areas where the poor live and work with emphasis on creating better opportunities for the poor especially girls, which will contribute to increased female labor force participation;

   g) improve disaster preparedness, disaster relief as well as post-disaster economic recovery;

7. *Stress* the necessity to adopt strategies to improve life quality, offer higher levels of welfare, by developing necessary policies and laws to force establishments to comply with environmental regulations; to support the development of local technology, research and innovation, taking into consideration the obligations highlighted by the 21st Century Agenda, the Global Summit on SDGs, and UN Environment Program;

8. *Encourage* APA Member Parliaments to support investment in climate resilient

agriculture and to adopt a unified approach to combat hunger by promoting public and private investments, increased access to inputs, lands and technologies;

9. *Invite* APA Member Parliaments to take appropriate legislative measures for poverty alleviation including providing social safety nets to the poor and the vulnerable;

10. *Recommend* APA Member Parliaments to support and strengthen the capacities of government and communities to prepare for and respond to acute hunger arising from disasters through community based on adaptation;

11. *Encourage* APA Member Parliaments to take joint action to organize aid campaigns, on a voluntary basis upon the request of a Member Parliament, for assistance in the context of alleviating poverty including to enhance domestic production of food by participating in agricultural technologies and training programs;

12. *Urge* APA Member States to give significance to development of sustainable agriculture practices while making national policies, to achieve Sustainable Development Goals;

13. *Call* for increased cooperation between developed and developing member countries for improving food security by means of bilateral, regional and multilateral information sharing, especially in an area of sustainable agricultural technology;

14. *Stress* the significance of women participation and contribution in agriculture sector for improving productivity, food security and eliminating poverty;

15. *Stress* the need to enhance and expand access by developing countries to appropriate technologies that are pro-poor and raise productivity and underlines the need for measures to increase investment in agriculture, including modern technologies as well as in natural resources management and capacity-building of the developing countries;

16. *Stress* that the achievement of sustainable development and the eradication of poverty also hinge on the ability and readiness of countries to effectively mobilize domestic resources, attract foreign direct investment, fulfil official development assistance commitments and use official development assistance effectively and facilitate the transfer of technology to developing countries, on mutually agreed terms;

17. *Affirm* the need for the parliaments of Asian countries, in the process of approving and recovering from the policies of responding to the COVID-19 pandemic, to place the fight against poverty at the heart of response and recovery programs and policies, so that they introduce legislative amendments and approve financial allocations that achieve this goal, and to ensure that response recovery

programs are in the interest of the poor, and in an effort to raise their standard of living and to enhance their access to economic resources, basic services, natural resources, appropriate new technology, and financial services, including microfinance;

18. *Request* the Secretary General to request in his turn the Member Parliaments to offer their views regarding the efforts exerted for the implementation of this Resolution, and submit their reports before the next meeting of the Standing Committee 2021.

Draft Resolution on "The Role of APA Parliaments in Supporting the Implementation of the Sustainable Development Goals"

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Acknowledging the outcome document of the United Nations Summit for the adoption of Post-2015 Development Agenda entitled *"Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development,"* adopted in September 2015,

Referring to the Inter-Parliamentary Union (IPU) Hanoi Declaration on The Sustainable Development Goals: Turning Words into Action, adopted at its 132nd Assembly, held in Hanoi, Vietnam, March 2015; and other relevant inter-parliamentary organizations resolutions,

Reaffirming its resolution 70/1 of 25 September 2015, entitled "Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development" eradicating poverty in all its forms and dimensions, including extreme poverty, is the greatest global challenge and an indispensable requirement for sustainable development, its commitment to achieving sustainable development in its three dimensions — economic, social and environmental — in a balanced and integrated manner, and to building upon the achievements of the Millennium Development Goals and seeking to address their unfinished business,

Being convinced that the SDGs are integrated and indivisible, global in nature and universally applicable, upholding the principle of common but differentiated responsibility, taking into account different national capacities, levels of development, and respecting national policies and priorities,

Underlining that strong political will and leadership of the parliaments and governments are essential for the achievement of the SDGs,

Emphasizing the need for a solidarity among governments, parliaments and the people to recognize the importance of the development particularly in the areas of health, education, housing, food security, nutrition and environmental sustainability,

Noting the significant progress made by countries in strengthening their public-private partnership readiness and institutional capacities through legislation and establishment of public-private partnership units in relevant government departments,

Welcoming the establishment of the Sustainable Development Goals Commission in each

Asian parliaments as the best practices to pursue the objectives of the SDGs at national level,

Bearing in mind that the unprecedented outbreak of the Covid-19 pandemic, and the disastrous effects it has caused throughout the world, have made achieving the sustainable development goals more difficult, given that the economic, social and humanitarian impacts resulting from the pandemic have eroded the efforts made at the level of the Asian continent to achieve the sustainable development goals, and therefore most Asian governments alone will not be able to reverse that impact, which requires uniting their efforts and mobilizing their resources in order to achieve the sustainable development goals,

Noting that, over the course of thirty years, human development rates have been achieving gains year by year at an average global level, but the negative impact of the Covid-19 pandemic on the health, education and income levels has changed this continuous trend of gains and has even reversed it in many Asian countries, whereas many countries are witnessing a significant decline in the areas of basic human development, in the largest decline ever recorded,

We therefore,

1. *Endorse* the 2030 Agenda for Sustainable Development, the outcome document of the UN Summit which adopted the SDGs as the new development frame work for 2015- 2030. The list of the SDGs is annexed;

2. *Urge* APA Member Parliaments to uphold Parliamentary Diplomacy as an instrument to improve the implementation of SDG's in general and APA priorities including environmental protection, poverty eradication, protection of the safety of energy market in Asia, economic growth of APA Member States and preventing of Water crisis in particular;

3. *Invite* APA Members States to review and assess opportunities and legislative gaps to engage the private sector to invest in infrastructure on a sustainable basis;

4. *Call upon* Member Parliaments to develop strategies in support of government efforts regarding SDGs, and how to expand the use of clean and renewable energy such as solar, hydro and wind energy;

5. *Decide* to be actively involved in the integration of SDGs into national development programs and the formulation of national policies to support the mainstreaming and implementation of SDGs;

6. *Invite* APA members to involve all actors in sustainable development consideration to ensure transparency and accountability in the implementation process;

7. *Urge* the Asian Parliaments to contribute to the national efforts towards achieving the SDGs including through the establishment of the appropriate mechanisms to monitor the implementation of the 2030 Sustainable Development

Agenda at national level;

8. *Recommend* to Asian Parliaments and Governments to consider establishing an Asian information center in order to provide independent, scientific and reliable data and analytical information in reference to sustainable development indicators;

9. *Call upon* APA Members to provide adequate budgetary resources and adopt legislations which are relevant to support and monitor the successful implementation of the SDGs;

10. *Resolve* to strengthen the role of national parliaments in promoting of SDGs so that people understand that the SDGs are relevant to their lives;

11. *Request* the Standing Committees of APA to deliberate in a comprehensive manner issues of SDGs which are relevant to the work of their committees;

12. *Recognize* Parliaments role in the private sector, by promoting national expenditure policies, through parliament's regulatory roles, particularly regarding the discussion and adoption of budgets and final accounts, and for the endorsement of investment laws, supply of sufficient incentives and securities for private sector growth;

13. *Stress* the importance to develop data and indicators to setup a proper follow-up mechanism on the implementation of SDGs and the need to strengthen statistical capacities of all countries to support the progress;

14. *Call upon* parliaments to contribute, through its roles, to highlight the priority to the enhancement of sustainable agriculture as food security, will constitute the most insisting problem of future sustainable development objectives;

15. *Urge* Asian governments to engage in bilateral, regional or multilateral partnerships in order to build infrastructures and sustainable development projects, using governmental and sovereign funds;

16. *Circulate and exchange* the experiences, procedures and measures that represent successful models in the field of sustainable development among all members of the association in order to benefit, replicate, build upon and be guided by them;

17. *Call Upon* APA member states to strengthen regional economic cooperation and integration to enhance regional connectivity in supporting the implementation of the SDGs;

18. *Call on* Asian countries to adopt a coordinated and comprehensive multilateral response in the face of the COVID-19 pandemic that puts the achievement of the Sustainable Development Goals back on track; Under the leadership, insight, innovation and adequate, coordinated and coherent financing, and cooperation between all governments and stakeholders, and with the participation of the United Nations bodies and other relevant intergovernmental and regional bodies,

and relevant civil society institutions, affirming the principle of partnership and joint Asian ownership;

19. *Request* all APA Member Parliaments to report their achievements in the implementation of the SDGs to the APA Secretariat in order to provide information for further discussion in the next Economic and Sustainable Development Standing Committee upcoming meetings.

Sustainable Development Goals

Goal 1	End poverty in all its forms every where
Goal 2	End hunger, achieve food security and improved nutrition and promotes sustainable agriculture
Goal 3	Ensure healthy lives and promote well-being for all at all ages
Goal 4	Ensure inclusive and equitable quality education and promote lifelong learning opportunities for all
Goal 5	Achieve gender equality and empower all women and girls
Goal 6	Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all
Goal 7	Ensure access to affordable, reliable, sustainable and modern energy for all
Goal 8	Promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all
Goal 9	Build resilient infrastructure, promote inclusive and sustainable industrialization and foster innovation
Goal 10	Reduce in equality within and among countries
Goal 11	Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable
Goal 12	Ensure sustainable consumption and production patterns
Goal 13	Take urgent action to combat climate change and its impacts*
Goal 14	Conserve and sustainably use the oceans, seas and marine resources for sustainable development
Goal 15	Protect, restore and promote sustainable use of terrestrial ecosystems, sustainably manage forests, combat desertification, and halt and reverse land degradation and halt biodiversity loss
Goal 16	Promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institution sat all levels
Goal 17	Strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development

*acknowledging that the United Nations Framework Convention on Climate Change is the primary international, intergovernmental forum for negotiating the global response to climate change

Draft Resolution on Water and Sanitation in Asia for All

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recognizing the outcome document of the United Nations Summit for the adoption of Post-2015 Development Agenda entitled *"Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development,"* adopted in September 2015;

Recalling United Nations' General Assembly resolution (A/64/292) adopted on 28th July 2010, which formally recognized water and sanitation as human rights and UN Human Rights Council resolution (A/HRC/RES/18/1) adopted on the 28 September 2011, recognizing that the right to water and sanitation are part of the right to an adequate standard of living;

Welcoming the SDG goal 6 on ensuring availability and sustainable management of water and sanitation for all, including universal and equitable access to drinking water, sustainable water resources management and wastewater treatment, providing a further anchor for sustainability in the water governance field;

Noting with interest relevant commitments and initiatives promoting the human right to safe drinking water and sanitation, including the Abuja Declaration, adopted at the first Africa-South America Summit, in 2006, the Delhi Declaration, adopted at the third South Asian Conference on Sanitation, in 2008, the Sharm el-Sheikh Final Document, adopted at the Fifteenth Summit Conference of Heads of State and Government of the Movement of Non-Aligned Countries, in 2009, and the Colombo Declaration, adopted at the fourth South Asian Conference on Sanitation, in 2011;

Deeply concerned that approximately one billion people across Asia could face severe water shortage by 2050;

Stressing upon the need for Asian Governments to focus in national policies on water and sanitation issues and contribute towards international efforts in resolving these issues;

We therefore,

1. **Welcome** the inclusion of water and sanitation in Post-2015 Development Agenda and the acceptance of human right to safe drinking water and sanitation by the General Assembly and the Human Rights Council;

2. **Consider** the role of Parliamentarian critical in the implementation of human rights approach to water and sanitation in Asia, including particularly the adoption of legislative measures in the implementation of their human rights obligations;

3. **Reaffirm** that APA Member States have the primary responsibility to ensure the full realization of SDGs including Goal 6, and must take steps,

nationally and through international assistance and cooperation, especially economic and technical, to the sanitation by all appropriate means;

4. **Request** Member Parliaments to urge their respective governments to cooperate with their regions to discuss the water scarcity challenge all over Asian countries and to study in depth the causes of the water scarcity and to provide appropriate solutions and strategies to overcome this challenge;

5. **Request** the APA Member States to ensure financing according to the available resources for the provision of affordable water and sanitation, and to develop indicators and data collection mechanisms to monitor progress and to identify shortcomings;

6. **Encourage** integrated water resource planning and management[1] for reducing widespread scarcity and pollution of freshwater resources in many regions and give priority to the fulfillment of basic needs and safeguarding of ecosystems in developing and using water resources;

7. **Urge** APA Parliamentarians to vigorously engage with their governments' executives on building inclusive frameworks between States for reduction of climate change impacts. These climate change impacts have severe consequences in the shape of water scarcity and flooding;

8. **Ask** APA Members to support advance technology transfers from developed countries to the developing countries of Asia and sharing of good practices for efficient allocation of water;

9. **Underline** the important role of the international cooperation provided by the United Nations, international development partners, as well as by donor agencies, in the achievement of the SDGs, and urges development partners to harmonize their strategies with the national initiatives and plans of APA Members related to safe drinking water and sanitation;

10. **Adopt** awareness programs by Member States parliaments to inform their citizens about the problem of water scarcity in order to reduce their wastefulness, prevent pollution or waste, and limit their use to the necessary human needs without any other uses;

11. **Propose to establish** an open ended group in the context of this Resolution to discuss continuously the different dimensions of Water Crisis in Asia and use the Parliamentary Diplomacy among APA States in this region to properly address the disastrous life of the peoples of this region and protect the safety of the environment;

12. **Request** the Secretary-General to report, the achievement of APA Member Parliaments on this resolution, to the next Standing Committee on Sustainable Development.

[1] **Integrated water resources management** (**IWRM**) has been defined by the Global Water Partnership (GWP) as "a process which promotes the coordinated development and management of water, land and related resources, in order to maximize the resultant economic and social welfare in an equitable manner without compromising the sustainability of vital ecosystems".

Draft Resolution on Adopting a Road Map Providing for Measures to Stimulate Green Finance

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling the decisions taken by the Working Group on Green Finance (19 April 2019, Naryan-Mar Russia), Standing Committee on Economic and Sustainable Development (26 June 2018, Pissouri, Cyprus), as well as the final results of development and consideration of a Road Map providing for measures to stimulate Green Finance that is prepared in pursuit of implementing the mentioned decisions,

Recommend

1. To approve and adopt for implementation a Road Map providing for measures to stimulate Green Finance within the APA member-countries contour,

2. To establish the **Asian Climate Financial Initiative (ACFI),** an international information and methodology center, in order to build and further the process of information and methodological support for developing the Green Finance system within the APA member-countries contour and to arrange the works on verification, certification and introduction of a combined register of the Green Finance instruments,

3. To establish the APA Supervisory Board to involve organization's members for coordinating and monitoring the **ACFI** activity and strategic development,

Call on the APA member-parliaments and governments to contribute to engaging in the joint work within the **Asian Climate Financial Initiative** the national agencies working in the field of Green Finance and central banks, ministries of ecology and other government institutions jointly with professional community empowered with the matters of Green Finance.

Draft Resolution on Asian Climate Financial Initiative

We, the members of the Asian Parliamentary Assembly,

Supporting the 17 United Nations Sustainable Development Goals (SDGs), including goal 17 on strengthening the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development, adopted by country leaders in September 2015 for a more prosperous future, and through this movement towards prosperity, greater public welfare and the protection of the planet, and in pursuance of the Resolutions of the APA Committee for Sustainable Development and Economy in The Declaration, adopted in Antalya on December 16, 2019, on the approval of a roadmap to provide incentive measures for green finance, the creation of a common Asian energy market, as well as the role of APA parliaments in supporting the achievement of the Sustainable Development Goals,

Approving the Agenda for Sustainable Development for the period till 2030, the outcome document of the UN Summit, where the SDGs accepted new development framework for 2015-2030 and convincing that the SDGs are global in nature and universally applicable, taking into account different national capacities and priorities,

Noting the important role of Asia in the recovery of the global economy and its further development in the post-crisis space, as well as the key role of environmental quality in sustainable development and meeting the needs of the growing world population, especially Asian countries,

Striving to achieve economic growth and poverty reduction through job creation, social development and environmental protection in a balanced and mutually supportive manner as appropriate,

Recognizing the critical problem of climate change and the need for large-scale funding of measures to mitigate the harmful effects of human economic activity on the environment, as well as joint actions to reduce the use of fossil fuels and reduce anthropogenic pressure on the planet's ecosystem, as appropriate including by strengthening adaptation measures,

Emphasizing the value of natural capital, the need for a long-term strategy to combat drought, sand and dust storms, forest fires, air pollution, desertification, land degradation and degradation of marine flora and fauna and encouraging increased investment in infrastructure while meeting increased environmental requirements,

Recognizing the importance of exchanging information on environmental issues among Asian countries and improving disclosure standards on environmental and climate risks for the development of long-term environmental investment with private capital,

Emphasizing the role of parliaments in encouraging their governments to develop plans and strategies to green economy in according to achieve the United Nations Sustainable Development Goals 2030,

Announcing the establishment of the Asian Climate Financial Initiative which brings together the principles, approaches, intentions and actions common to all countries across the Asian Parliamentary Assembly with regard to financing sustainable green growth in Asia,

We therefore,

1. *Call on* the efforts of states, businesses and institutional investors to develop and launch financial programs, including finance mobilization from developed to developing countries mechanisms and tools that promote the growth of environmental and climate finance in order to reduce accumulated environmental damage, prevent environmental pollution and reduce anthropogenic impact on human health and the planet's climate;

2. *Support on* an ongoing basis a program of in-depth researches and analysis of the impact of Asian natural assets that absorb and compensate the harmful effects of human economic activities on the environment and climate at the global level;

3. *Recommend* that the compensatory potential of Asian natural capital is taken into account at the global level, as part of measures to limit greenhouse gas emissions and the contribution to reducing the harmful impact on the climate and the environment of the APA countries results of actions, including improving energy efficiency of economies, promoting reforestation, increasing the share of green technologies in the economy and the development of green financial instruments, including transitional formats through providing finance, technology and capacity-building assistance for developing countries;

4. *Encourage* APA Member Parliaments to establish a Supervisory Council composed of the representatives of APA Member-States so as to coordinate and monitor ACFI activities and its strategic development; provided that developed initiatives and plans shall contain plans with measurable and assessable indicators;

5. *Invite to* organize a study of best practices and exchange of experience between countries in the APA outline on the terms of financing sustainable development, development of programs to support and stimulate the issuance and circulation of green financial instruments;

6. *Urge* the development of a taxonomy of sustainable economic activities, including those that ensure the transformation of the economy, formulate general

principles and model methods for assessing adaptive or replacing segments of the green economy, provide methodological support for the development of national green financing systems, including issues of standardization of financial instruments and their verification;

7. *Also recommend* the creation of parliamentary commissions for legislative and regulatory support for the development of green finance systems at the national levels, to use and to disseminate effective practices for regulating and stimulating green investments from both institutional investors and individuals;

8. *Call for* the promotion of the development of standards and rules for public disclosure of information by issuers of green bonds and other financial instruments, whose funds are attracted for the purposes of investing in projects and programs of sustainable development, as well as standards for responsible investment by financial market participants, as appropriate;

9. *Encourage* the expansion of partnerships and pursue consistent policy with recognized international centers for standardization and monitoring of information on green and climate finance, to ensure synchronization of approaches and mutual recognition of methodologies and practices;

10. *Recommend* creating an international information and methodological center of the Asian Climate Finance Initiative (ACFI) with the aim of providing information and methodological support for the development of the green finance system within the APA member countries and organizing verification, certification and maintenance of a joint register of green finance instruments;

11. *Also recommend* the governments of APA member states to consider the possibility of creating an information and methodological center of ACFI as a permanent institution for the implementation of this initiative on the basis of an intergovernmental agreement.